NDI

المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية

الأحزاب السياسية والسياسة العامة والديمقراطية التشاركية

POLITICAL PARTIES, PUBLIC POLICY AND PARTICIPATORY DEMOCRACY

أوروبا الوسطى والشرقية

البرنامج الإقليمي للأحزاب السياسية

CENTRAL AND EASTERN EUROPE
REGIONAL POLITICAL PARTY PROGRAM

نعمل من أجل ديمقراطية ناجحة

Working for democracy and making democracy work

NDI
المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية

الأحزاب السياسية والسياسة العامة والديمقراطية التشاركية

كيف تساعد الاستشارات الداخلية والخارجية الأحزاب السياسية الأوروبية على صياغة سياسات عامة متجاوبة

دراسة لممارسات الأحزاب وأنظمتها الداخلية

نعمل من أجل ديمقراطية ناجحة

المعهد الديمقراطي الوطني هو منظمة غير ربحية، وغير منحازة، وغير حكومية تواظب، منذ أكثر من عقدين، على دعم عدّة مؤسسات وممارسات ديمقراطية في مختلف أنحاء العالم. ويتعاون المعهد أيضاً، منذ إنشائه في العام ١٩٨٣، مع شركائه المحليّين بهدف بناء المنظمات السياسية والمدنية وتعزيزها، وصون نزاهة الانتخابات، بالإضافة إلى تشجيع المواطنين على المشاركة وتعزيز الشفافية والمساءلة في الحكم.

أصدر المعهد الديمقراطي الوطني هذا الكتيّب بدعمٍ ماليّ من الصندوق الوطني للديمقراطية. إنّ الآراء المعبّر عنها هنا هي آراء المؤلّفين الخاصّة ولا تعكس بالضرورة رأي الصندوق الوطني للديمقراطية.

أعدّت هذا الكتيّب شانون أوكونيل بالنيابة عن المعهد الديمقراطي الوطني. تودّ المؤلّفة أن تتقدّم بالشكر من آنا راديتشيفيك، سيف أشيابور، ناتالي هيل وإنغريد هابيتس على ما قدّموه من توجيهاتٍ ومساعدة قيّمة. كما تشكر بشكلٍ خاصّ كلّ من أنجيلا ويلكينز، روب طوماس، دايزي مايلاند سميث، أولي بوريل، مارك تيبسن، تيري مورفي، وجان دولالاندر على وقتهم السخي ومعارفهم الواسعة، فضلاً عن مساهماتهم الناشطة في هذا المشروع. ولا تنسى كذلك آنا كادوفيك ومايا نينادوفيك وأنطوان ريبول لما قدّموه من مساعدة.

جميع حقوق الطبع والنشر © محفوظة للمعهد الديمقراطي الوطني ٢٠١١.
يجوز نسخ أجزاء من هذا العمل و/أو ترجمتها لأغراضٍ غير تجارية شرط ذكر المعهد مصدراً للمادة المنشورة وتزويده بنسخٍ عن أيّ ترجمة.

ترجمة نور الأسعد؛ تصميم طباعي مارك رشدان.
طُبِعت النسخة العربية في لبنان، ٢٠١٢.

نعمل من أجل ديمقراطية ناجحة

المعهد الديمقراطي الوطني هو منظمة غير ربحية وغير منحازة، تعمل في سبيل دعم المؤسسات الديمقراطية وتعزيزها في مختلف أنحاء العالم. عمل المعهد، منذ نشأته في العام ١٩٨٣، وبالتعاون مع شركائه المحليين، على إنشاء المؤسسات والممارسات الديمقراطية ودعمها من خلال تفعيل دور الأحزاب السياسية والمنظمات المدنية، وصون نزاهة الانتخابات، بالإضافة إلى تشجيع المواطنين على المشاركة وتعزيز الانفتاح والمساءلة في الحكم.

نجح المعهد، بمساعدة عددٍ من الموظفين والخبراء في العمل السياسي المتطوعين من أكثر من ١٠٠ دولة، في جمع أفراد ومجموعات بهدف تبادل المعلومات والتجارب والخبرات. وقد تمكّن شركاؤه بفضل ذلك من الاطلاع عن كثب على أفضل الممارسات في مجال التنمية الديمقراطية الدولية التي يمكن تعديلها لتتلاءم مع احتياجات بلادهم. كما رسّخت هذه المقاربة المتعددة الجنسيات الاعتقاد لديه بأنّ الأنظمة الديمقراطية تجمعها مبادئ جوهرية مشتركة في ظلّ غياب أي نموذج ديمقراطي موحد. وبالتالي، فإنّ ترسيخ الديمقراطية بحيث تؤمّن التحسينات الملموسة في حياة الأشخاص هو هدفٌ شامل من أهداف المعهد الديمقراطي الوطني.

المشاركة المدنية - لا شكّ في أنّ إنجاح الديمقراطية يستدعي مشاركة مواطنين واعين وناشطين يعبّرون عن اهتماماتهم، ويتحرّكون بشكل جماعي، ويُخضِعون المسؤولين الرسميين للمساءلة والمحاسبة. من هذا المنطلق، يساعد المعهد المواطنين على المشاركة مشاركةً فاعلة في العمل السياسي، ويشكّل همزة وصل بين المواطنين والمسؤولين المنتخبين.

الانتخابات - يتعاون المعهد مع الأحزاب السياسية والمنظمات المدنية في مجال التربية المدنية وتوعية الناخبين، وإصلاح القوانين الانتخابية، ومراقبة العملية الانتخابية بكلّ مراحلها. وقد عمل المعهد مع أكثر من ٣٠٠ مجموعة وائتلاف مدني في ٧٤ دولة، وتعامل مع مئات الأحزاب المنادية بنزاهة الانتخابات. كما نظّم ما يزيد عن ١٠٠ بعثة دولية لمراقبة الانتخابات. فضلاً عن ذلك، أدّى المعهد الديمقراطي الوطني دوراً رياديا في ترسيخ معايير المراقبة الدولية للانتخابات.

بناء الأحزاب السياسية - يسعى المعهد، بالتعاون مع شركائه، إلى بناء قدرات الأحزاب السياسية، بدءاً بالإجراءات الديمقراطية الداخلية وآليات اختيار المرشحين، وصولاً إلى استطلاعات الرأي وإعداد البرامج الانتخابية والتوعية المدنية. فيساعد الأحزاب بالتالي على تطوير هيكليتها التنظيمية على المدى الطويل، ويشجّع المواطنين على المشاركة في الانتخابات. كما يساهم في إعداد مدوّنات السلوك، وتخفيف حدة الخلافات السياسية، والمشاركة بشكلٍ بنّاء في مؤسسات الحكم.

إدارة الحكم الديمقراطي - يتعاون المعهد مع الهيئات التشريعية في كل أنحاء العالم لتعزيز دور اللجان، ومراقبة العمل التشريعي، والقواعد الإجرائية، ووصول المواطنين إلى المعلومات، والكتل الحزبية، وتوعية الناخبين. فضلاً عن ذلك، يساعد المعهد الوزارات، ورؤساء الحكومات وسائر الرؤساء، على تفعيل دورهم، وتحسين قدرتهم على التواصل مع المواطنين، والتجاوب أكثر مع مطالب الشعب بشكل عام.

القيادات النسائية - منذ العام ١٩٨٥، نظّم المعهد برامج في مختلف أنحاء العالم لزيادة عدد النساء الناشطات في الحياة السياسية، وتفعيل دورهن. فقدمت هذه البرامج الدعم للقيادات النسائية في المجتمع المدني والناخبات والمرشّحات وممثلات الأحزاب السياسية والمسؤولات المنتخبات، إيماناً منه بأنّ المؤسسات ستصبح أكثر استجابة لاحتياجات جميع المواطنين كلما زاد عدد النساء المنخرطات في العمل السياسي. وفي فترة معيّنة، بلغت ٧٥ في المئة تقريباً نسبة برامج المعهد التي خصصت جانباً من نشاطاتها، للعمل مع القيادات النسائية والناشطات والمواطنات الواعيات، على مسألة مشاركة المرأة السياسية في الهيئات التشريعية والأحزاب السياسية والمجتمع المدني.

المبادرة الإقليمية للأحزاب السياسية

التحديات والفرص المرتبطة بالديمقراطية

تتمتّع الأحزاب السياسية في البلقان بسلطةٍ كبيرة، لا سيّما وأنها تزوّد قادة الحكومات بالمشورة وتساهم في تحديد السياسات العامة؛ وهي بحاجة إلى توظيف هذه السلطة من أجل قيادة بلادها نحو الاتحاد الأوروبي. يَفترض هذا الأمر أن تتحوّل الأحزاب إلى منظّماتٍ أكثر شمولية، وتُحدّث عمليات صنع القرار، وتطوّر سياساتٍ بعيدة النظر مرتكزة على قيمٍ واضحة، وتتواصل مع أطرافٍ أخرى عبر الحدود بغية التعامل مع أحزابٍ ذات فكرٍ مشابه. بالفعل، يمكن للأحزاب السياسية في هذه المنطقة أن تستخلص الدروس من نظيراتها في مختلف المناطق الأوروبية، بهدف صياغة سياساتٍ تتوافق مع رؤياها الخاصة.

محافظون شباب من دول البلقان يستندون إلى قيم تقليدية من أجل نحت المبدأ الحديث لحزب المحافظين، ضمن اجتماع إقليمي استضافه المعهد الديمقراطي الوطني

برنامج دعم الديمقراطية الخاص بالمعهد الديمقراطي الوطني

ساعد المعهد الديمقراطي الوطني، بتمويلٍ من الصندوق الوطني للديمقراطية، الأحزابَ في البلقان على تحديد هويّاتها على ضوء الأيديولوجيات المعاصرة التي يتّبعها الحزب الديمقراطي الاجتماعي والحزب الليبرالي وحزب يمين الوسط. كما ساعد على صياغة السياسات المتماسكة التي تتوافق مع مفهوم التكامل الأوروبي. جديرٌ بالذكر أنّ المعهد الديمقراطي الوطني يتعاون مع حوالى ٣٠ حزباً وشريكاً، هي مؤسساتٌ حزبية بريطانية وهولندية وألمانية ويونانية وسلوفينية وسويدية، بهدف تنظيم المنتديات الإقليمية وتعزيز التبادل المشترك عند الحدود بين الأحزاب ذات القيم والمعتقدات المتشابهة.

تمكّنت الأحزاب السياسية، بفضل هذه المبادرة، من تعزيز بناها الداخلية- كتشكيل هيئاتٍ لصياغة السياسات ضمن الحزب الليبرالي المستقل في كوسوفو؛ وإنشاء منتدى للنساء مع وضع برنامج سياسات خاصٍّ به في الحزب الديمقراطي الاجتماعي في صربيا؛ وتأسيس مركز تدريبي في الحزب الليبرالي الوطني في رومانيا. فضلاً عن ذلك، يبذل المعنيّون محاولاتٍ لنسج روابط جديدة عبر المنطقة من أجل تعزيز عملية صياغة السياسات. على سبيل المثال، أطلع فرع الحزب الديمقراطي في منطقة فويفودينا (صربيا) قادة الحركة الاشتراكية للتكامل في ألبانيا على المقاربة التي اتّبعها بغية إدارة القروض الممنوحة للشركات الصغيرة الحجم.

بالإضافة إلى ذلك، دعم المعهد الديمقراطي الوطني الشبكة الليبرالية لجنوب شرق أوروبا التي أسّست مكتباً دائماً لها وهيئة رسمية لصنع القرارات، مهمّتها التعبير عن صوتٍ ليبرالي موحّد من المنطقة في ما يخصّ شؤون الاتحاد الأوروبي.

من هنا، تتحوّل الروابط غير الرسمية التي نشأت من خلال البرنامج الإقليمي إلى شبكاتٍ رسمية من الناشطين الحزبيين الذين يتمتّعون بخلفيّات متشابهة في مختلف أنحاء المنطقة. فقد أنشأت أحزاب يمين الوسط شبكةً إقليمية غير رسمية للمنتديات الشبابية. أما النساء في الأحزاب الديمقراطية الاجتماعية، فقد أسّسنَ لجنةً توجيهية للربط بين الناشطات. ومن خلال هذا التبادل الإقليمي، تخصّص الأحزاب جهوداً متزايدة للمباشرة بعملية صياغة السياسات، والتعلّم من خبرات جيرانها في المنطقة والاتحاد الأوروبي. كما تتجاوب الأحزاب والمؤسسات الأوروبية مع هذه المبادرات من خلال تخصيص المزيد من الوقت والجهود لتعزيز الأحزاب الشقيقة في البلقان.

للمزيد من المعلومات حول مبادرة المعهد الديمقراطي الوطني الإقليمية للأحزاب السياسية، الرجاء الاتصال بـ: آنا رادبتشيفيك، المقيمة في سارايفو على العنوان التالي: *aradicevic@ndi.org* أو كنت فوغ في واشنطن على العنوان: *kfogg@ndi.org*

فهرس المحتويات

الجزء ١: المقدّمة والسياق العام ٧

الجزء ٢: نظرة عامة إلى عملية صياغة السياسات بطريقة تشاركية ١٢

الجزء ٣: دراسة الحالات المتعلقة بالأحزاب السياسية ١٥
- حزب العمّال، المملكة المتحدة ١٥
- حزب المحافظين، المملكة المتحدة ٢٠
- الحزب الديمقراطي الاجتماعي، السويد ٢٣
- حزب الشعب للحرية واليمقراطية، هولندا ٢٦
- فاين غايل، إيرلندا ٢٨
- الاتحاد من أجل حركة شعبية، فرنسا ٣٠

الجزء ٤: التوصيات بشأن صياغة السياسات ٣٢

الجزء ٥: لائحة الموارد ٣٤

الجزء ١: المقدّمة والسياق العام

تعتبر التحديات التي تقف في وجه أيّ نظام لصنع السياسات هائلة... ففي عالمنا الحديث، تعتبر القضايا المرتبطة بالسياسات معقّدة، فيما الحلول المقترحة تتّخذ طابعاً أكثر تقنيةً؛ أما النقاشات فتُنظّم بوتيرةٍ سريعة مع ضرورة اتّخاذ القرارات بسرعة أيضاً. في الوقت نفسه، يزداد الطلب، والأمر طبيعي، على الاستشارات والشفافية والمعلومات الارتجاعية في عالمٍ نصبح فيه مستهلكين أقل انفعالاً ومساهمين أكثر فعلاً.

مراجعة عملية صنع السياسات في حزب العمال البريطاني
المؤتمر الحزبي لعام ٢٠١٠

مقدّمة

تتحوّل الأحزاب السياسية في مختلف أنحاء العالم، أكثر فأكثر، نحو نماذج أكثر تشاركية لصياغة السياسات. ويُقصد بهذه النماذج التشاركية تلك التي تؤثّر فيها عامة الناس، من مسؤولي أحزاب وأعضائها ومناصريها لا بل حتى المجموعات الخارجية، في السياسات التي يقترحها ويدافع عنها حزبٌ معيّن. تشمل هذه السياسات مجموعةً متنوّعة من المواضيع، من الموازنة الوطنية والتنمية الاقتصادية إلى التعليم والرعاية الصحية، ومن البنى التحتية والمواصلات إلى رعاية الأطفال وإجازة الأمومة والأبوة، ومن تطوير القطاع الخاص وبرامج الوظائف إلى القيم الجوهرية والمعتقدات نفسها الخاصة بحزب معيّن.

في بعض الأنظمة، يكون الانتقال نحو عملية صياغة السياسات بطريقةٍ أكثر تشاركية أو تشاورية مبادرةً يدعو إليها قادة الأحزاب، في محاولةٍ منهم لحثّ الأعضاء على المشاركة وتطبيق السياسات الهادفة بالنسبة للناخبين. في حالاتٍ أخرى، ينبع التحرّك نحو صياغة السياسات بطريقةٍ تشاركية من الأعضاء أنفسهم، أو حتى من منظّماتٍ خارجية ذات اهتمام خاص بالسياسات، تطالب بأن تكون الأحزاب السياسية أكثر انفتاحاً وشمولية لدى صياغة سياساتها.

سواء انتقل المعنيّون إلى صياغة السياسات بطريقةٍ تشاركية نتيجة مبادرةٍ من قادة الأحزاب أو أعضائها أو جهاتٍ خارجية، فإنّ الحصيلة تكون إيجابية بالنسبة للأحزاب أينما كانت، في الحالات كافةً تقريباً. فلا يخفى على أحد أنّ عملية صياغة السياسات بطريقةٍ تشاركية وشمولية تخلّف منافع مباشرة وطويلة الأمد على الأحزاب السياسية وأنظمة الحكم، منها وضع سياساتٍ أكثر استدامةً وإنشاء منظّماتٍ سياسية أقوى وأكثر قدرة على التنافس.

في هذا الإطار، تتمعّن هذه الوثيقة في البنى والممارسات الخاصة بصياغة السياسات لستة أحزاب سياسية في أوروبا، تمثّل مجموعةً متنوّعة ومختلفة من المقاربات الإيديولوجية والبنيوية. ويهدف هذا التمرين إلى عرض نماذج تشاركية محدّدة للأحزاب السياسية التي تسعى إلى اعتماد ممارساتٍ أكثر شمولية. من هنا، تعتبر هذه الوثيقة موجّهة بشكلٍ خاص، لكن لا حصريّ، إلى الأحزاب السياسية في الدول المنتسبة أو التي تسعى إلى الانتساب إلى المؤسسات المنتشرة على مستوى أوروبا.

إنّ النماذج الحزبية الموجزة في هذه الوثيقة مستمدّة من الأحزاب السياسية التالية:

الحزب	الدولة	المجموعة الأوروبية	الكتلة البرلمانية
	حزب العمّال	المملكة المتّحدة	التحالف التقدمي للاشتراكيين والديمقراطيين
	حزب المحافظين	المملكة المتّحدة	المحافظون والإصلاحيون الأوروبيون
UMP	الاتحاد من أجل حركة شعبية	فرنسا	حزب الشعب الأوروبي
VVD	حزب الشعب للحرية والديمقراطية	هولندا	تحالف الليبراليين والديمقراطيين من أجل أوروبا
FINE GAEL	فاين غايل	إيرلندا	حزب الشعب الأوروبي
	الحزب الاجتماعي الديمقراطي	السويد	التحالف التقدمي للاشتراكيين والديمقراطيين

في ما يلي دراسة حالة عن كلّ حزب، تتضمّن ملخّصاً وجيزاً ومقدّمة، إضافةً إلى مراجعة لأنظمة الحزب الداخلية ودراسة لممارسات صياغة السياسات الخاصة بالحزب.

في هذه الوثيقة، تستخدم مصطلحات «تشاركيّ» و«تشاوريّ» و«شموليّ» بشكلٍ موحّد لوصف عملية صنع السياسات التي تشمل، أو تتضمّن، آراء أعضاء الأحزاب السياسية، ومناصريها، ومنظّمات المجتمع المدني، وفي بعض الحالات شرائح واسعة ومتنوّعة من المجتمع.

ما الحاجة إلى التشاور حول السياسات؟

تعتمد الأحزاب السياسية نماذج شمولية لصياغة السياسات لمجموعةٍ متنوّعة من الأسباب. فتستشهد بعض الأحزاب بالقيم أو الأسباب المستندة إلى أيديولوجياتٍ معيّنة لإشراك أعضاء الأحزاب والمواطنين في عملية صنع السياسات. أما البعض الآخر، فيُعتبر أكثر عمليةً، مشيراً إلى أنّ الاستشارات غالباً ما تثمر عن خياراتٍ أقوى وأكثر ارتباطاً بالسياسات. على سبيل المثال، من الأرجح أن تكون السياسات المتعلقة بالرعاية الصحية مثلاً، أي تلك التي شملت آراء الخبراء وأصحاب الاختصاص في القطاعات الطبيّة، فضلاً عن آراء مستهلكي هذه الخدمات، واقعيةً وهادفة وقابلة للتطبيق.

الاستشارات العامة حول السياسات أصبحت هي المعيار في أوروبا.

يعتبر التوجه نحو صنع السياسات بطريقةٍ تشاركية قوياً في أوروبا بشكلٍ خاصّ، لا سيّما وأنّ أعضاء الأحزاب في تلك المنطقة يطالبون بمراعاةٍ أكبر لآرائهم في ما يتعلق بالقرارات التي تتّخذها أحزابهم السياسية. فضلاً عن ذلك، مع تراجع معدّل مشاركة الناخبين والعضوية الحزبية في مختلف أنحاء القارّة، أصبحت الأحزاب السياسية تستخدم عمليات صنع السياسات بطريقةٍ تشاركية كي تبقى أكثر اتّصالاً بشؤون الناخبين.[1]

١ استعداداً للانتخابات الأوروبية لعام ٢٠٠٩، أجرى حزب الاشتراكية الأوروبية استشارات واسعة عبر الإنترنت شملت مختلف الأنحاء الأوروبية وتناولت بيانه الرسمي، مع التركيز بشكلٍ خاص على إشراك الشباب. أنظر:
http://www.euractiv.com/eu-elections/european-elections-out-look-2009/article-174694

أصبحت الاستشارات العامة معياراً عالمياً في إدارة الحكم الأوروبي. فمن واجب الهيئات الأوروبية الحاكمة أن تستشير العامة بشأن السياسات. وبالتحديد المفوضية الأوروبية التي تصوغ مسودّات تشريعات الاتحاد الأوروبي وتطبّقها. فوفقاً لأنظمة المفوضية الأوروبية، من شأن اعتماد نظام الاستشارات العامة لصياغة السياسات والتشريعات أن يضمن أنّ «السياسات المقترحة صالحة تقنياً، وقابلة للتطبيق عملياً، استناداً إلى نهجٍ منطلق من أسفل إلى أعلى. بعبارةٍ أخرى، تخدم الاستشارات السليمة هدفاً مزدوجاً، أي المساعدة على تحسين نوعية السياسات الناتجة. وفي الوقت نفسه تطوير مستوى مشاركة الأحزاب المعنيّة والشعب بشكلٍ عام.»[٢]

من هنا، يمكن للأحزاب السياسية التي تسعى إلى تسجيل حضورٍ أكبر في أوروبا أن تدخل بشكلٍ أسهل إلى المعترك السياسي الأوروبي والعملية التشريعية لهيئات الحكم الأوروبية، في حال كانت تعتمد سياسة الاستشارات مع العامة و/أو مع أعضاء الأحزاب في بلدانها الخاصة.

في الوقت الحالي، تميل الأحزاب ضمن التجمّعات السياسية الأوروبية إلى تنظيم حملاتٍ مشتركة استعداداً للانتخابات الأوروبية. على سبيل المثال، يشارك مرشّحو حزب الخضر من جميع الدول، في الانتخابات متّخذين البرنامج الانتخابي نفسه أو برامج انتخابية متماثلة إلى حدٍّ كبير. في هذا السياق، في حال كانت الأحزاب السياسية في الدول الطامحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي تتشارك ونظرائها الأوروبيين ثقافاتٍ وعملياتٍ داخلية متشابهة، سيسهل عليها عندئذٍ الاندماج ضمن هذا النظام، لا سيّما إذا كانت تعتمد مبدأ الاستشارات العامة حول السياسات.

أما خارج نطاق المعايير والتوجّهات الأوروبية، فتتوافر أسبابٌ أخرى، عمليةٌ إلى حدٍّ كبير، لصياغة السياسات بطريقةٍ شمولية. تركّز هذه الممارسات، نوعاً ما، على بناء أحزابٍ قوية وتطوير المهارات التشريعية وقدرات صنع السياسات لدى أعضاء البرلمان الذين يصبح احتمال انتخابهم (أو إعادة انتخابهم)، بالتالي، أكثر ترجيحاً. في ما يلي، أسبابٌ أخرى للمشاركة في عملية صياغة السياسات بطريقة تشاورية.

إنّ صياغة السياسات بطريقة شمولية يمكن أن يفيد الحزب في عمليّاته.

- تعزّز الاستشارات مهارات المشرّعين والمسؤولين في الحزب وتمكّنهم من التعاطي مع أهم قضايا السياسة والمسائل التشريعية. ومن شأن الاستشارات حول السياسات أن تشكّل خير تمرينٍ لأعضاء الأحزاب المنتسبين إلى البرلمان، بحيث يصبحون قادرين على التعامل مع متطلّبات العملية التشريعية.

- إنّ العمليات الداخلية الديمقراطية والتشاركية تجعل الأحزاب السياسية أقوى وأكثر قدرةً على التعاطي مع المفاوضات، والنقاشات، وبناء الائتلافات. زد على ذلك أنّ الاستشارات تساعد أيضاً في توطيد العلاقات بين الأحزاب وأعضائها و/أو مناصريها.

- يفتح تطوير السياسات المجال أمام الأحزاب السياسية لإشراك النساء، وجماعات الأقليات، والشباب، والمجموعات الاجتماعية والاقتصادية غير الممثّلة بما فيه الكفاية، في عمليات صنع القرار.

إنّ التشاور حول السياسات يمكن أن يساعد الحزب في تحسين صورته وحشد المزيد من المناصرين.

- يمكن أن تكون الاستشارات حول السياسات عمليةً مثيرةً للاهتمام، تشرك عدداً كبيراً من الأشخاص. فهي تولّد النقاش ضمن الحزب، ويمكن أن تكون محفّزاً كبيراً على المشاركة بين الأعضاء.

- إنّ إشراك أعضاء الأحزاب في عملية تطوير السياسات يمكن أن يساعد على تنظيم الحملات في وقت مبكر، كما يساعد الأحزاب على حشد الدعم والدعاية لبرامجها التشريعية خارج نطاق الفترة الرسمية لتنظيم الحملات.

- يمكن أن يشكّل صنع السياسات بطريقةٍ تشاركية مادّةً دسمة وفرصة ثمينة للصحافة ووسائل الإعلام التي تغطّي القضايا المتعلّقة بالأحزاب.

٢ بيان صادر عن المفوضية الأوروبية (٢٠٠٢) ٧٠٤، «المبادئ العامة والمعايير الدنيا للاستشارات التي تجريها المفوضية مع الأحزاب المعنيّة.»
http://ec.europa.eu/transparency/civil_society/consultation_standards/index_en.htm#_Toc46744739

- إنّ تطوير السياسات بشكلٍ تشاركي يبدأ بحشد دعم العامة لبيان الحزب أو برنامج الحكومة، ما يسهّل من عملية تعزيز السياسة المعنيّة وتطبيقها.

- تؤثّر التكنولوجيا بشكلٍ سريع على نوعية المعلومات المتوفّرة بشأن الأحزاب السياسية. فتمنح العمليات التشاركية الأحزاب السياسية فرصة التعريف بنفسها وبالقضايا التي تريد التركيز عليها، عوضاً عن ترك هذه المهمّة لوسائل الإعلام التقليدية والجديدة.

- تجيب هذه العمليات عن الأسئلة التالية: «ما العمل للمحافظة على التزام أعضاء الأحزاب بالقضايا الحزبية؟» و«كيف نجذب أعضاءً جدداً؟»

إنّ اعتماد بنىً أقوى لتطوير السياسات يعني أنّ الحزب أكثر قدرةً على إنتاج سياسات أفضل.

- أوجدت عملية صياغة السياسات بطريقة تشاركية فرصاً لضمان التوازن بين الجنسين على طاولة صنع القرار. وقد أظهرت الأبحاث أنّ النساء أكثر ميلاً إلى تطوير سياسات تنموية أساسية في مجالاتٍ مثل الصحة والتربية والبنى التحتية.[٣] تجدر الإشارة إلى أنّ قدرة الحكومة على تأمين مستوى معيشة متطوّر لشعوبها ترتبط بوجود نسبةٍ أكبر من النساء في صفوفها.[٤] من شأن هذا أن يوجد أفضليةً انتخابية للأحزاب التي تراعي المساواة بين الجنسين عند صياغة سياساتها.

- من الأرجح أن تكون السياسة التي يصوغها الحزب استناداً إلى عمليّات استشارية مرتكزة على واقع الناخبين وخبراتهم، وبالتالي ستحظى بدرجة عالية من دعم العامة.

رغم أنّ الوسائل التكنولوجية ودرجة تعقيد القضايا الاجتماعية والاقتصادية تطالب باعتماد آليّاتٍ أسرع، ذات طابع أكثر تقنيّة، لمعالجة الأزمات، إلا أنّ الحاجة ما زالت تدعو إلى التأكّد من التزام أعضاء الأحزاب بقضايا الحزب. في هذا الإطار، تسعى الأحزاب ذات التوجّه الديمقراطي اليوم إلى إيجاد سبلٍ جديدة للتعاطي مع بيئة سياسية أكثر تشدّداً، مع المحافظة، في الوقت نفسه، على عمليات قوية وتشاركية في الداخل. بدورها، أثبتت التكنولوجيا، التي تساهم في عرض القضايا على العلن بوتيرةٍ أسرع وتقصّر من الوقت المخصّص لحلّ المشكلات، أنها مصدر قوّة في المحاولات المبذولة لإشراك أصحاب المصلحة في سياسة معيّنة.

التحديات أمام عملية الاستشارات حول السياسات

لا شكّ في أنّ تطوير السياسات بطريقةٍ تشاورية يوفّر مجموعةً واسعة من المنافع للأحزاب السياسية. غير أنّ هذا الأمر لا يعني أنها عملية سهلة أو خالية من التعقيدات. بالفعل، يمكن أن يكون تطوير السياسات عمليةً معقّدة في أيّ ظروف كانت، لا سيّما إذا شارك فيها عددٌ أكبر من أصحاب المصلحة.

يجب أن يتنبّه الخبراء السياسيون الذين يسعون إلى تطبيق عمليات تطوير السياسات بطريقةٍ تشاورية إلى التحديات التالية:

- تستغرق عمليات صياغة السياسات بطريقة تشاركية وقتاً، وبالتالي يجب الاستعداد لها جيّداً. ولمّا كان بعض القضايا المتعلقة بالسياسات يتطلّب معالجةً سريعة، فإنّ عملية التداول تمسي صعبةً في تلك الحالة. وبالتالي، لا يمكن اتّخاذ القرارات كلّها من خلال عملية تشاورية واسعة النطاق.

٣ إنّ الدلائل المحيطة بهذه النقطة كثيرة. أنظر:

".Chen, Li-Ju (2008) "Female Policymaker and Educational Expenditure: Cross- Country Evidence
/Research Papers in Economics 2008: 1 Stockholm University, Department of Economics, revised, Feb 27, 2008. [http://ideas.repec.org/p/hhs
sunrpe/2008_0001.html], and Svaleryd, H. (2007) "Women's representation and public spending." [Was original lower case? LMM] IFN WorkingPaper
No. 701, Research Institute of Industrial Economics: Stockholm, Sweden, or UNICEF (2006) "Women and Children: The Double Dividend
of Gender Equality." [http://news.bbc.co.uk/1/shared/bsp/hi/pdfs/11_12_06SOWC2007.pdf

٤ المرجع نفسه.

- إضافةً إلى كونها عملية تشاركية، يمكن أن يكون صنع السياسات بطريقة تشاركية مسألةً خلافية، بما أنّ مختلف أصحاب المصلحة ضمن الحزب يتنافسون من أجل فرض سيطرتهم على السياسات الناجمة. من هذا المنطلق، من الطبيعي أن يوجد هذا الأمر توتّراً في العلاقات لا بدّ من توقّعه وضبطه.

- من شأن العمليات التشاورية البطيئة والمرهقة، أو المبالغة في التنظير، أن تؤدي إلى «حالة من الإرهاق أثناء التشاورات» تقلّ فيها حماسة أصحاب المصلحة للمشاركة، لأنّ النشاطات تكون مملّة وثقيلة بشكلٍ مبالغ فيه، أو لا تأتي بالنتائج المرجوّة.

- يمكن أن تكون نتائج العمليات التشاورية غامضةً أحياناً، لا سيّما عندما لا يكوّن أصحاب المصلحة نظرةً ثابتة إلى سياسة معيّنة، أو تكون الآراء متفاوتةً بشكلٍ واضح، أو تكون المعلومات المتوافرة غير كافية.

ومع أنّ أياً من هذه النقاط لا يشكّل سبباً كافياً للامتناع عن صياغة السياسات بطريقة تشاركية، لكن لا بدّ من أخذ العديد من الثغرات والتحديات بعين الاعتبار عند التخطيط لهذه العملية.

الجزء ٢: نظرة عامة إلى عملية صياغة السياسات بطريقة تشاركية

صياغة السياسات كما هو منصوص عليه في الأنظمة الحزبية

تتنوّع الخيارات التي تتيح للأحزاب السياسية معالجة مسألة صياغة السياسات ضمن قوانينها الرسمية، وهي تتّخذ غالباً شكل نظامٍ داخلي أو أساسي للحزب.

تبدأ معظم القوانين الحزبية بالتعريف بالقيم التي يستند إليها الحزب عند انتهاجه مقاربةً نحو صنع السياسات، على غرار حقّ الأفراد في إبداء رأيهم أو تسجيل اختيارهم، أو الالتزام بالممارسات الديمقراطية الداخلية، أو التأكيد على ميثاق الحزب بصفته الهيئة العليا في صنع القرار. وبعض الأنظمة تضمن، بشكلٍ صريح، دوراً للأعضاء في عملية صياغة سياسات الأحزاب.

من هذا المنطلق، تميل الأنظمة الحزبية إلى انتهاج مقاربةٍ تطغى فيها إحدى البنى التالية على عملية صياغة السياسات. في هذا الإطار، يمكن التمييز بشكلٍ عام بين المقاربات التي تقدّم قدراً يسيراً أو متوسّطاً أو كبيراً من التفاصيل حول العمليّة المذكورة.

١. **تحدّد الأنظمة الجهاتِ التي تملك صلاحية المشاركة في صياغة السياسات، وإلى أيّ درجة يمكنها المشاركة، لكنها لا توجز تفاصيل عمليةٍ بعينها (تفاصيل أقل).** يملك كلٌّ من حزب الشعب للحرية والديمقراطية في هولندا وحزب فاين غايل في إيرلندا أنظمةً توكل إلى مجموعاتٍ محدّدة ضمن الحزب مهمّة صياغة السياسات، لكنها لا تتوسّع، أو بالكاد تفعل، في طبيعة عملية صياغة السياسات.

٢. **تحدّد الأنظمة الهيئاتِ الخاصة التي تملك المسؤولية والسلطة لصياغة السياسات، إلى جانب توضيح تسلسل العملية بشكلٍ عام (قدر متوسّط من التفاصيل).** أنشأ كلٌّ من حزب العمّال وحزب المحافظين في المملكة المتّحدة منتدياتٍ منفصلة لتحريك عملية صياغة السياسات وغربلتها. ومع أنّ الحزب يفسح المجال أمام مشاركة بقية أصحاب المصلحة، إلا أنّ هيئة صياغة السياسات تؤدي الدور الرئيسي. في هذا السياق، تحدّد الأنظمة الحزبية، إلى حدٍّ ما، التسلسل العام لعملية صياغة السياسات، وكيفية تعامل الهيئة المعنيّة مع الأمر.

٣. **تعرّف الأنظمة بالعملية التي تتم من خلالها صياغة السياسات، مع تحديد الدور المخصص لكلٍّ من أصحاب المصلحة، بما في ذلك قيادة الحزب الوطني، وهيئات صياغة السياسات، فضلاً عن مكاتب الحزب المحلية والأعضاء الأفراد (قدر أكبر من التفاصيل).** يقدّم النظام الأساسي للحزب الديمقراطي الاجتماعي السويدي مثالاً أكثر تفصيلاً عن عملية صياغة السياسات التي يكون فيها دور كلّ صاحب مصلحة محدّداً بوضوح، بدءاً من قيادة الحزب ووصولاً إلى الفروع المحلية.

تحذو الأنظمة الحزبية التي يتعمّق فيها هذا الكتاب حذو النماذج المذكورة أعلاه. لكن تجدر الإشارة إلى أنها تبقى غامضةً نوعاً ما في ما يتعلّق بتوضيح الخطوات المعيّنة التي ينبغي أن تقوم عليها عملية صياغة السياسات. **فحتى الأحزاب نفسها التي تتعمق أنظمتها في تفاصيل عملية صياغة السياسات تميل إلى إضفاء طابع عام على التفاصيل اليومية لهذه العملية.** من شأن هذا الأمر أن يزوّد الحزب بالمرونة اللازمة للتكيّف مع تغيّر القضايا وانبثاق الوسائل التكنولوجية الجديدة التي يستخدمها الحزب للتواصل. فضلاً عن ذلك، يتيح هذا الأمر لقادة الأحزاب التدرّب على عمليات صنع القرار بشكلٍ سريع، لا سيّما عندما تكون القضايا ملحّة، أو حين تكون الانتخابات وشيكة.

الوثائق الخاصة بالاستشارات

تبدأ معظم عمليات الاستشارات حول السياسات بإعداد مسودّةٍ عن وثيقةٍ تتناول قضية أو قضايا معيّنة. توضّح هذه الوثيقة، بشكلٍ وجيز، الإطار العام للقضية المطروحة على الدراسة، مع إضافة بعض المعلومات العامة المحيطة بها، إلى جانب أيّ معلومات قد تمتّ بصلة إلى كيفية تعاطي الحزب مع هذه القضيّة في الماضي.

بعد ذلك، تنتقل الوثيقة إلى إيجاز مراحل النقاش الحالي الذي يتناول القضية المذكورة، والخيارات المطروحة على الحزب بالنسبة للخطوات التالية. تشمل هذه الخطوات على سبيل المثال لا الحصر:

تحديد الخيارات المحتملة المطروحة بالنسبة للقضية (مثلاً، عدم القيام بشيء، تشكيل وكالة جديدة، إعادة تنظيم شعبة حكومية، تغيير طريقة تمويل القضية إلخ.)، عادةً استناداً إلى أبحاث أو أدلة متوافرة؛

- إلى أيّ مدى ينبغي أن تحتلّ القضية الأولوية بالنسبة للحزب أو الحكومة أو المعارضة؛
- من الجهة ضمن الحزب أو الحكومة أو المعارضة التي ينبغي أن تتّخذ دوراً قيادياً عند إدارة القضية؛
- ما هي الأقسام الحكومية المسؤولة عن مرحلة التطبيق و/أو الإشراف؛
- ما هو المبلغ المالي أو الموارد الأخرى التي ينبغي استثمارها في هذه العملية؛ و/أو
- كيف يجب قياس التقدّم.

تتضمّن الوثيقة أخيراً بعض الأسئلة المفتوحة التي تنتظر إجابةً من أصحاب المصلحة. إذا لم تتضمّن الوثيقة أسئلةً محدّدة، فمن الأرجح أن يتلقى المعنيّون مجموعةً متفاوتة من الأسئلة بحيث يمسي من الصعب تحديد المواضيع المشتركة أو نتائج البحث.

يجب أن تكون الوثائق الخاصة بالمشاورات قصيرة، بسيطة ومباشرة بقدر ما تسمح به القضية المعنية. من الضروري اعتماد لغة مبسّطة، خالية من المصطلحات المتخصّصة.

جديرٌ بالذكر أنّ الوثائق التي تكون عادةً مغالية في إيراد النظريات والقوانين، أو بكلّ بساطة كبيرة أكثر من اللازم، تشكّل رادعاً بالنسبة لأصحاب المصلحة الذين غالباً ما يملكون أفكاراً جيّدة جداً، لكنهم لا يملكون الوقت لتصفّح مجلّداتٍ كبيرة وقراءة لغة عسيرة على الفهم.

يفيد الخبراء في السياسات الحزبية أنه من المفيد، في حال سمح الوقت والموارد بذلك، منح الأعضاء مجموعةً متنوّعة من مصادر المعلومات، من أجل عرض القضية المطروحة على نحوٍ شامل. يتضمّن هذا الأمر توزيع وثائق بالمعلومات العامة أو النقاط المختصرة، أو تنظيم اجتماعاتٍ خاصة مع الخبراء لمعرفة كيفية معالجة موضوعٍ معيّن يسعى الحزب إلى الاستشارة بشأنه.

يمكن الاطلاع على روابط بأمثلةٍ عن الوثائق الخاصة بالاستشارات في لائحة الموارد، في القسم الأخير من هذا الكتاب.

الإعلان عن بدء عملية الاستشارات حول السياسات

تُوزّع الوثائق الخاصة بالاستشارات على أصحاب المصلحة، في الغالب، عبر البريد الإلكتروني أو البريد العادي أو خلال اجتماع. كما يمكن نشرها على الموقع الإلكتروني للحزب كي يحمّلها الأشخاص أو يجيبوا عنها عبر الإنترنت. فضلاً عن ذلك، تُنشر الإشعارات الخاصة بهذه العمليات في الصحف الحزبية، والمجلات، والنشرات، ولوائح البريد الإلكتروني، والمواقع الإلكترونية، والمدوّنات، وغيرها من لوحات الإعلانات ذات الصلة. في أغلب الأحيان، تكون المجموعات المنشأة لغرضٍ خاص أو اللجان الدائمة المعنية بالسياسات مسؤولةً عن توزيع الوثائق على نحوٍ مناسب.

في الأحزاب السياسية التي تكون فيها الكلمة النهائية بشأن السياسات للجمعية العمومية أو مؤتمر الحزب. تُوزّع مسودّات عن الوثائق المتعلقة بالسياسات، مسبقاً، على أولئك الذين يحقّ لهم التصويت في الاجتماع. واستناداً إلى بنية الحزب، يمكن عقد اجتماعات للأعضاء أو اجتماعات عامة لمناقشة عملية الاستشارات.

دمج وسائل الإعلام الجديدة ضمن عملية الاستشارات

يُستخدم الإنترنت، ومواقع التواصل الاجتماعي، والرسائل القصيرة، أكثر فأكثر، كوسيلةٍ لتسهيل عملية الاستشارات حول السياسات.

على سبيل المثال، خلال الاستعداد للانتخابات العامة البريطانية في العام ٢٠١٠، أنشأ الحزب الديمقراطي الليبرالي موقعين إلكترونيين منفصلين: أحدهما يسمح لأيّ شخص مهتمٍّ بملء وثائق الاستشارات بشأن محاور محدّدة؛[٥] أما الآخر، فموقعٌ محصور بأعضاء الحزب فقط، يمكّنهم من إبداء رأيهم في بيان الحزب الخاص بالانتخابات القادمة.[٦]

ومن الأحزاب أيضاً ما يستخدم النشرات الإخبارية الإلكترونية لتزويد الأعضاء بأخبارٍ محدّثة عن عملية الاستشارات المتعلقة بالسياسات، وتأمين آلية للملاحظات والمعلومات الارتجاعية عبر البريد الإلكتروني. فضلاً عن ذلك، تُستخدم الرسائل القصيرة والتنبيهات عبر البريد الإلكتروني لتنبيه أعضاء الحزب ومناصريه إلى موعد الاستشارات التالي.

وقد أنشأ عدد من الأحزاب مدوّناتٍ إلكترونية محدّثة بانتظام لمناقشة السياسات وقضايا الحزب الداخلية.[٧]

استشارات عامة كاملة

ترتئي بعض الأحزاب السياسية، لا سيّما تلك الموجودة في السلطة، توسيع نطاق صنع السياسات بحيث يتعدّى مستوى أعضائها، لا بل يشمل استشارة جميع السكان في بعض القضايا.

على سبيل المثال، أطلق حزب العمّال البريطاني في العام ٢٠٠٣، بعد مضيّ ستّ سنوات على كونه في الحكومة، عملية استشارية وطنية عُرفت باسم «المحادثة الكبرى».[٨] فتمّ توزيع وثيقة استشارية تتضمّن ٧٧ صفحة وتركّز على ١٣ موضوعاً عاماً على جميع المواطنين البريطانيين بغضّ النظر عن انتمائهم الحزبي أو السياسي، ثم طُلب منهم إبداء آرائهم بشأن هذه القضايا للحكومة. تمّ إطلاق هذه العملية في عدة مناطق في المملكة المتحدة، مع إنشاء موقع إلكتروني خاص بها، يزوره المواطنون للاطلاع على الوثيقة والإجابة عن الأسئلة.

وأطلق حزب المحافظين الكندي مبادرةً مشابهة في ٢٠١٠ و٢٠١١ تتعلّق بالموازنة الوطنية. فلما اصطدم الحزب بمشكلة تقلّص الأموال العامة، نظّم عملية استشاراتٍ عامة في بعض الدوائر المحلية، بهدف الإصغاء إلى اقتراحات الناخبين بشأن البرامج أو النفقات التي يجب تقليصها، وتلك التي يجب تعزيزها، أملاً في النهوض بالبلاد من أزمة الكساد العالمي.[٩]

تمنح الاستشارات الوطنية التي تتناول السياسات الأحزابَ السياسية فرصاً جيدة للظهور في وسائل الإعلام. لكنّ منظّمي هذه المبادرات المهمّة ينبّهون إلى ضرورة إدارتها بشكلٍ حذر، كي تنجح في تحقيق أهدافها. تعتبر الاستشارات العامة الكاملة مناسباتٍ ضخمة، لدرجة أنه يصعب، في نهاية الأمر، الربط بين اقتراحات الناس والسياسات التي تنبثق عن هذه الاستشارات. وبدون هذا الربط، ستبدو هذه المبادرة وكأنها محاولة لجذب الأضواء ليس إلا، عوضاً عن كونها تعبيراً صادقاً لمشاعر العامة.

٥ http://consult.libdems.org.uk/

٦ http://manifesto.libdems.org.uk/

٧ أنظر على سبيل المثال: المدوّنة الإلكترونية لحزب المحافظين في المملكة المتّحدة: blog.conservatives.com

٨ أنظر: http://news.bbc.co.uk/1/hi/uk_politics/325620.stm

٩ أنظر:
http://www.loisbrown.ca/riding-news/mp-brown-hosts-pre-budget-consultation-january-27
أو http://earldreeshen.ca/riding-news/budget-2011-consultation-with-canadians

الجزء ٣: دراسات الحالات المتعلقة بالأحزاب السياسية

حزب العمال، المملكة المتحدة

معلومات عامة وملخّص

تأسّس حزب العمّال في المملكة المتّحدة في العام ١٩٠٠ من خلال اندماج النقابات العمّالية والمنظّمات الديمقراطية الاجتماعية والمؤسسات الاشتراكية. ولطالما كانت سياسات الحزب، في أغلب مراحله التاريخية، تُتّخذ ضمن إطار المؤتمر الحزبي في الحالات كافةً تقريباً؛ وهو تجمّع سنويّ كبير يضمّ أعضاء الحزب، والمجموعات الداخلية، والمسؤولين الذين يتمتّعون بسلطة التّصويت على قرارات الحزب.

بحلول الثمانينات، كانت هذه العملية قد باتت مسرحاً للنزاع والفوضى. فقد أخذت السياسات المقترحة تنبثق عن مختلف المستويات الحزبية، وانهمك أصحاب المصلحة في الصّراع من أجل بسط سيطرتهم على مجريات العملية. لكنّ طبيعة العداوة والخصومة التي ميّزت هذه العملية عنت أنّ الكثير من الأشخاص شعروا بالإهمال، زد على أنّ السياسات الناجمة لم تحظَ بالرواج دوماً في أوساط الجمهور الأوسع.

في العام ١٩٩٧، اعتمد حزب العمّال، في ظلّ قيادة طوني بلير، نظاماً عُرف باسم «الشراكة في السلطة» حاول من خلاله إصلاح هذه العملية منشئاً عدة مؤسسات أساسية لصنع السياسات. فكان أن عمد هذا النظام وتلك المؤسسات إلى غربلة المقترحات المطروحة على المؤتمر الحزبي، وإدارتها، مع منح الحزب مرونةً أكبر لاتّخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات خارج نطاق المؤتمر.

كان من المقصود «بالشراكة في السلطة» تحسين العملية السابقة واستحداث سياساتٍ تجعل الحزب أكثر قدرةً على التنافس في الانتخابات. في هذا الإطار، يجزم مناصرو هذه الاستراتيجية أنها نجحت في تحقيق هدفها، بالنظر إلى الفوز الذي سجّله الحزب في الانتخابات العامة عامَي ٢٠٠١ و٢٠٠٥. رغم ذلك، دار نقاشٌ ملحوظ داخل الحزب لتبيّن إن كانت استراتيجية «الشراكة في السلطة» شاملةً بما يكفي أم لا. نتيجةً لذلك، أجريت بعض التغييرات، زادت من تأثير أصحاب المصلحة في الحزب، مع الإشارة إلى أنّ العملية بقيت مثيرةً للنزاع. في العام ٢٠١٠، نُظّمت مشاوراتٌ شملت الحزب بأجمعه، فضلاً عن مراجعةٍ لعملية «الشراكة في السلطة»؛ ومن المتوقع الإعلان عن النتائج في المؤتمر السنوي المقرّر تنظيمه في خريف ٢٠١١.

تعرّف أنظمة حزب العمّال، بشكلٍ واضح، بمؤسسات صنع السياسات، غير أنّ عملية صنع السياسات نفسها غير محدّدة في الأنظمة الحزبية. فسمح هذا الأمر باعتماد بعض المرونة، وإجراء المراجعات والتنقيحات لكيفية تطبيق عملية «الشراكة في السلطة».

صياغة السياسات كما هو منصوص عليه في الأنظمة الحزبية

يخضع حزب العمال البريطاني للقوانين المنصوص عليها في دليل أنظمة الحزب. فتوجز الفصول العشرة الأولى من دليل الأنظمة القواعدَ الدستورية للحزب، كما تؤثّر على كيفية تشريع الحزب لسياساته. وهي تقوم على برنامجٍ محدّث لتطوير السياسات، يفضي إلى صياغة البيان الانتخابي التالي للحزب، فضلاً عن حلقة من الأعمال على مدار السنة تتناول القضايا الراهنة. وقد أنشئت عدة مؤسساتٍ لتطبيق هذه العملية، منها منتدى السياسات الوطني، ولجنة السياسات المشتركة، واللجان الستّ المعنيّة بالسياسات. ويعتبر منتدى السياسات الوطني مسؤولاً عن الإشراف على عملية صنع السياسات بالإجمال.

يعرّف البند الخامس من دليل الأنظمة بكيفية رسم الحزب لبرنامجه. فيضمن هذا البند أنّ «الأعضاء، والممثّلين المنتخبين، والمنظّمات المنتسبة، والمجتمع الأوسع حين يكون ذلك ممكناً، قادرون على المشاركة في عملية البحث في السياسات وصياغتها.»[١٠]

١٠ كتاب الأنظمة الخاص بحزب العمّال ٢٠١٠، الفصل ١، البند ٥-١، ص. ١٠:
http://www.leftfutures.org/wp-content/uploads/2011/02/Labour-Party-Rule-Book-2010.pdf

ينصّ هذا القسم من كتاب الأنظمة أيضاً على أنّ المؤتمر الحزبي يعيّن «ما هي الاقتراحات المحدّدة في مجال الإصلاحات التشريعية أو المالية أو الإدارية التي سيتمّ إدراجها ضمن البرنامج الحزبي». لكن بموجب التعديلات التي أوجدتها استراتيجية «الشراكة في السلطة»، أصبحت الخيارات المطروحة أمام المؤتمر اليوم «مستندة إلى البرنامج المحدّث الذي يعرضه منتدى السياسات الوطني على المؤتمر، والذي يتمّ إقراره بموجب تصويت «عضو واحد صوت واحد»، يشارك فيه الأعضاء المؤهّلون مرّةً في كلّ برلمان.»[11]

يجب أن يلقى الاقتراح ثلثَي الأصوات المسجّلة في المؤتمر على الأقلّ، كشرطٍ أساسي من شروط إدراجه في برنامج الحزب.

يوجز البند الخامس الجهة في الحزب المسؤولة عن تحديد سياسات الحزب التي سيتمّ إدراجها في البيان الحزبي، أي الخطة التي تُطرح على الناخبين في سنة انتخابية بصفتها تمثّل اقتراحات حزب العمّال على الحكومة.

- عندما يكون الحزب متسلّماً زمام الحكم، تشمل هذه الهيئة الأعضاء التنفيذيين للحزب، فضلاً عن ممثّلي خمس هيئات قيادية أخرى ضمن الحزب، بما فيها مجلس الوزراء.

- عندما يقف الحزب في صفوف المعارضة، تكون هذه الهيئة أصغر حجماً، بحيث لا تضمّ إلا الأعضاء التنفيذيين، وممثّلي الكتلة التشريعية في الحزب، فضلاً عن رئيس مجلس المنتدى الوطني للسياسات، ونائبَين عن الرئيس.

فضلاً عن ذلك، يمنح البند الخامس هذه الهيئات المنشأة لغرضٍ خاص مسؤولية «تحديد موقف الحزب تجاه القضايا الأساسية التي تطرحها الانتخابات والتي لا يتطرّق إليها البيان الحزبي.»[12]

صياغة السياسات عمليّاً

يحدّد دليل أنظمة حزب العمّال ما هي البنى والسلطات المسؤولة عن صياغة السياسات ضمن الحزب، أي: المنتدى الوطني للسياسات، اللجنة المشتركة للسياسات، واللجان المعنيّة بالسياسات.

مع أنّ مؤسسات صنع السياسات محدّدةٌ بوضوح في نظام الحزب، إلا أنّ النظام يستخدم مصطلحاتٍ أكثر عموميةً لوصف عملية صنع السياسات نفسها؛ فيضمن عمليةً أكثر شمولية بالنسبة للأعضاء، من دون أن يحدّد بشكلٍ واضح ونهائيّ طبيعة هذه العملية. أفسح هذا الأمر المجال أمام قدرٍ معيّن من المرونة، وإجراء التنقيحات، ومراجعة عملية صنع السياسات ضمن الحزب، بشكلٍ سمح بتكييفها، وفق رأيٍ قابل للأخذ والردّ، مع الأوضاع الانتخابية على اختلافها.

جديرٌ بالذكر أنّ المنتوج النهائي لعملية «الشراكة في السلطة» هو كتيّب خاص بالسياسات، يتمّ استخدامه كوثيقةٍ للحزب. ويُصدر مكتب قائد الحزب، قبل أن يحين موعد الانتخابات، بيان الحزب بصفته الوثيقة التي تفصّل الحملة الحزبية. غنيٌّ عن القول إنه من الضروري أن تكون الوثيقتان متوافقتين، لكن لا يصحّ، في الحالات كافة، أن ينطبق ما يريده الحزب مع ما تتطلّع إليه القيادة.

المنتدى الوطني للسياسات

المنتدى الوطني للسياسات هو إحدى المؤسسات الأساسية المساهمة في عملية «الشراكة في السلطة»، وهو المسؤول عن نشاطات صياغة السياسات في الحزب. يشمل هذا الأمر إدارة عملية الاستشارات مع الأعضاء وأصحاب المصلحة في الحزب بشأن قضايا محدّدة واستخلاص نتائج البحث من الاستشارات. بموجب نظام الحزب، تقوم اللجنة التنفيذية الوطنية للحزب، وهي الهيئة القيادية الوطنية للحزب، بتشكيل المنتدى الوطني للسياسات.[13]

ينعقد المنتدى الوطني للسياسات بوتيرةٍ منتظمة لمناقشة الوثائق الصادرة عن اللجان الستّ المعنيّة بالسياسات؛ ثم يقوم برفع الوثائق الاستشارية النهائية للسياسات، والتقارير السنوية إلى المؤتمر الحزبي.

١١ المرجع نفسه، الفصل ١، البند ٥،٢، ص.١٠
١٢ المرجع نفسه، الفصل ١، البند ٥،٣، ص.١٠
١٣ المرجع نفسه، الفصل ١، البند ٨،٣،١، ص.١٢

يتألّف المنتدى الوطني للسياسات من ١٩٤ عضواً يمثّلون أهمّ مجموعات أصحاب المصلحة في الحزب. توجز أنظمة الحزب عدد ممثّلي كلّ قسمٍ من أقسام الحزب الذين سيشاركون في المنتدى الوطني للسياسات. كما تُمنح اللجنة التنفيذية الوطنية سلطة تقرير كيف سيختار كلّ فريقٍ أعضاءه، مع الإشارة إلى أنّ أنظمة الحزب تحدّد المعايير الدنيا لمشاركة كلٍّ من النساء والشباب.[١٤]

أجري تعديلٌ أخير على دليل أنظمة الحزب، مكّن أعضاء الحزب الأفراد من انتخاب ممثّلين لهم في المنتدى الوطني للسياسات، من خلال تصويتٍ عبر البريد يدلي به جميع أعضاء الحزب. من شأن هذا الأمر أن يتيح لقاعدة الحزب الشعبية، في أفضل الأحوال، أن تشعر بأنها تملك رابطاً مباشراً بعملية اتّخاذ القرارات على مستوى السياسات. في الوقت الحالي، يتوزّع أعضاء المنتدى الوطني للسياسات على الشكل التالي:

القسم	عدد أعضاء المنتدى الوطني للسياسات
أحزاب العمّال المحلية	٥٥
المناطق	٢٢
النقابات العمّالية	٣٠
أعضاء البرلمان	٩
أعضاء البرلمان الأوروبي	٦
أعضاء مجلس اللوردات (النظراء)	٢
الحكومة/حكومة الظل	٨
المؤسسات الاشتراكية	٣
الطلاب المنتسبين إلى حزب العمّال	١
الحزب التعاوني	٣
منتديات السياسات في ويلز، إسكوتلندا وإيرلندا الشمالية	٩
قسم السود والآسيويين وغيرهم من الأقليات الإثنية في حزب العمّال	٤
الحكومة المحلية	٩
اللجنة التنفيذية الوطنية	٣٣
المجموع	١٩٤

اللجنة المشتركة للسياسات

تهدف اللجنة المشتركة للسياسات إلى توفير المراقبة الاستراتيجية لعملية صياغة السياسات. يرأسها قائد الحزب وتتألّف من أعضاء الحكومة (عندما يكون الحزب متسلّماً زمام السلطة) أو حكومة الظلّ (عندما يكون الحزب في صفوف المعارضة)، فضلاً عن اللجنة التنفيذية الوطنية للحزب والمنتدى الوطني للسياسات. تؤدي اللجنة المشتركة للسياسات دور المجموعة التوجيهية للشؤون المتعلقة بالسياسات، وهي توجّه عمل المنتدى الوطني للسياسات وتحدّد الأولويات والنقاشات.

اللجان المعنيّة بالسياسات

يضمّ حزب العمّال ستّ لجان معنيّة بالسياسات تعدّ التقارير المتعلقة بالسياسات، ومن ثم ترسلها إلى اللجنة المشتركة للسياسات والمنتدى الوطني للسياسات لمناقشتها. تنعقد هذه اللجان عدّة مرات في السنة وهي مسؤولة عن النّظر في

١٤ المرجع نفسه، الفصل ٤، البند ج.١، القسم الفرعي د، ص.٢٥

اقتراحات السياسات التي تتلقّاها من مختلف أقسام الحزب. كما تتحمّل مسؤولية التأكّد من التزام الحزب بالقضايا ذات الصلة، وتحرص على استمرارية الحوار بين الحزب والحكومة أو حكومة الظلّ.

تضمّ كلّ لجنة من هذه اللجان ما بين ١٦ و٢٠ عضواً يمثّلون الحكومة أو حكومة الظلّ، واللجنة التنفيذية الوطنية، والمنتدى الوطني للسياسات. وهذه اللجان هي:

- بريطانيا في العالم
- إنشاء مجتمعات محلية مستدامة
- الجريمة، العدالة، المواطنة والمساواة
- التعليم والمهارات
- الصحة
- الازدهار والعمل

تُرسل كلّ اقتراحات السياسات إلى اللجنة (اللجان) المعنيّة، حيث تستخدم للمساعدة في صياغة السياسات، وتقديم معلومات حول أولويات اللجان، وبرامج عملها، ومناقشاتها. من جهتها، تصدر اللجان تقريراً حول أعمالها في التقارير السنوية المرسلة إلى المؤتمر كلّ سنة.

المؤتمر الحزبي

ترسل كلّ الوثائق الصادرة عن المنتدى الوطني للسياسات، في نهاية المطاف، إلى المؤتمر للموافقة عليها. من هنا، تتحدّد الوثائق التي يمكن للمؤتمر أن يناقشها من خلال الأولويات التي يعيّنها المنتدى الوطني للسياسات، واللجنة المشتركة للسياسات واللجان المعنيّة بالسياسات. يستثنى من ذلك إمكانية طرح كلّ مكتب محليّ لحزبّ العمّال (منظّمة حزبية محلية) قراراً واحداً على المؤتمر، بشأن سياسة لم يغطيها المنتدى الوطني للسياسات.

يجب أن ينعقد المؤتمر الحزبي مرّةً في السنة، لكن يمكن الدعوة إلى عقده أكثر من مرّةٍ إذا دعت الحاجة إلى ذلك.

دورة صياغة السياسات

تساهم عملية «الشراكة في السلطة» في إعداد بيان حزب العمّال وفقاً لخطوات متسلسلة.

١. تصدر في المرحلة الأولى وثيقة عامّة واحدة أو عدة وثائق صغيرة تعرض القضايا أو المواضيع الأساسية التي يتوقع الحزب معالجتها خلال صياغته السياسات استعداداً للانتخابات القادمة.

٢. في المرحلة الثانية، تصدر الوثائق التي توجز السياسات المقترحة بالنسبة للقضايا الأساسية، أي الخيارات المقترحة على الحزب من أجل معالجة كلّ قضية.

٣. في المرحلة الثالثة، تصدر وثائق السياسات النهائية، ثم تُحال إلى المنتدى الوطني للسياسات كي ينظر في مسألة تعديلها خلال أحد اجتماعاته. ويحقّ لكلّ وحدة حزبية، من خلال ممثّليها في المنتدى الوطني للسياسات، أن تقترح تعديل وثائق السياسات عند هذه المرحلة. وبعد أنّ يعدّل المنتدى هذه الوثائق ويقرّها، تُحال إلى المؤتمر الوطني للمصادقة عليها. وما إن يتمّ ذلك، حتى يشكّل المسؤولون برنامج السياسات الخاصّ بالحزب الذي يستندون إليه عند صياغة البيان الحزبي الخاص بالانتخابات المقبلة.

تستغرق هذه العمليّة، نظرياً، ثلاث سنوات. لكن لما كانت البلاد قد شهدت انتخابات مبكرة في العام ٢٠١٠، كانت لا بدّ من أن تكون هذه المهلة الزمنية أكثر مرونة لتتناسب والوقائع السياسية والانتخابية للبلاد.

جديرٌ بالذكر أنّ المسؤولين يقومون بتصفية القضايا الراهنة التي تستدعي معالجةً خارج نطاق حلقة المراحل الثلاث، ومن ثم يناقشونها عبر اللجان المعنيّة بالسياسات. وتكون هذه اللجان مسؤولةً عن حثّ أصحاب المصلحة في الحزب على الالتزام بهذه القضايا.

ربط أعضاء الحزب بعملية صنع السياسات

منذ أن طُرح نظام «الشراكة في السلطة» في العام ١٩٩٧، جاهد حزب العمّال ليجد طريقةً تخوّله حثّ أعضائه على المشاركة الكاملة وإطلاعهم على أحدث القرارات المتعلقة بالسياسات، مع نشره، في الوقت نفسه، اقتراحات السياسات على الناخبين بطريقةٍ تقنية وتنافسية. وفي حينه، في هذا السياق، يجادل المدافعون عن عملية «الشراكة في السلطة» بأنها ساهمت في إنتاج بيانَين حزبيين خوّلا الحزب الفوز بالانتخابات في كلتا المرّتين. لكن سُجّلت معارضةٌ قوية ومستدامة للعملية من قبل أصحاب المصلحة ضمن الحزب الذين أفادوا بأنّ هذه العملية تضع السلطة وصلاحية صنع القرارات بشأن أبرز قضايا السياسات بيد أشخاص معيّنين، وتخفّف من تأثير الأعضاء العاديين.

ما زالت قيادة الحزب تحاول إقامة توازنٍ بين عنصرَي الشمولية والفعالية. ففي العام ٢٠٠٨، دُعي أعضاء الحزب الأفراد إلى إرسال تعديلاتٍ محدّدة على وثائق السياسات في مرحلتها الأخيرة. فوصل إلى المنتدى الوطني للسياسات عددٌ هائل من التعديلات.

من التقنيات والأدوات التي يستخدمها حزب العمّال للتشجيع على مشاركة الأعضاء الأفراد ومجموعات أصحاب المصلحة في صياغة سياسات الحزب، نذكر:

- نشرة إخبارية بعنوان «حوار-- الشراكة في السلطة» تُرسل بالبريد الإلكتروني إلى كلّ منظّمة محلية للحزب بشكلٍ منتظم. ويمكن لأعضاء الحزب الاطلاع على القضايا التي طُرحت في الماضي عبر الموقع الإلكتروني للحزب.

- تنشئ كلٌّ من اللجان الستّ المعنيّة بالسياسات موقعها الإلكتروني الخاص، حيث تنشر أحدث الأخبار المتعلقة بنشاطاتها. ويمكن لأعضاء الحزب أيضاً الاتصال باللجان مباشرةً من خلال البريد الإلكتروني أو العادي. وتكون هذه اللجان مسؤولة، بشكلٍ خاص، عن حثّ أعضاء الحزب والمنظّمات على الالتزام بمواضيع وقضايا معيّنة.

- في مؤتمر العام ٢٠٠٧، عدّل الحزب قواعده بحيث سمح لكلّ المنظّمات المنتسبة وفروع الحزب المحلية بطرح قضية معاصرة واحدة على المؤتمر، على أن تكون قضيةً أغفلت تقارير المنتدى الوطني للسياسات أو اللجنة التنفيذية الوطنية معالجتها بشكلٍ متعمّق. فمكّن هذا الأمر القواعد الشعبية من التأثير على برنامج السياسات الخاص بالحزب.

- التزم الحزب أيضاً بصياغة وثائق سياسات على قدر من الوضوح والإيجاز والالتزام، وبعقد اجتماعاتٍ أصغر حجماً للمجموعات من أجل مناقشة صياغة السياسات، كلّ ذلك كي يتسنّى للمزيد من الأشخاص فرصة المشاركة في النقاش.

تجدر الإشارة إلى أنّ عملية «الشراكة في السلطة» تمكّن الحزب من استشارة منظّماتٍ خارجية بشأن صياغة السياسات، على غرار السكان المحليين، ومنظّمات المجتمع المحلي، والهيئات المهنية إلخ. يتيح هذا الأمر للحزب الاستفادة من الخبرات التقنية التي يمكن ألا تكون موجودة في صفوفه الداخلية، ويساعده على التواصل بشكلٍ أفضل مع المنظّمات المرتكزة على الناخبين؛ كما يعزّز، في رأيٍ قابل للأخذ والردّ، ثقافةً أكثر انفتاحاً نحو الخارج ضمن الحزب.

حزب المحافظين، المملكة المتحدة

معلومات عامة وملخّص

حزب المحافظين في المملكة المتّحدة هو حزبٌ ينتمي إلى اليمين الوسط تعود جذوره إلى القرن السابع عشر. يُعرف الحزب رسمياً باسم حزب المحافظين والاتحاديين، لكن أصبح يشار إليه غالباً باسم حزب المحافظين أو حزب التوري (وهو لقبٌ تاريخي أُطلق عليه).

تعتبر بنية الحزب لا مركزية إلى حدٍّ كبير. فتسيطر جمعيات الحزب المحلية على انتخابات قادة الأحزاب واختيار المرشّحين المحليين. ويعتبر مجلس إدارة حزب المحافظين هيئة القيادة الوطنية وهو مسؤولٌ عن جميع المسائل التنفيذية.

لحزب المحافظين تاريخٌ طويل نسبياً من مشاركة الأعضاء في صياغة السياسات. ففي الأربعينات، أسّس الحزب المركزَ السياسي للمحافظين كوسيلةٍ لفتح باب التواصل حول السياسات بين الأعضاء وقيادة الحزب. في العام ١٩٩٨، استُبدل المركز بمنتدى السياسات لحزب المحافظين الذي رمى إلى تحقيق الهدف نفسه كما المركز، مع تقديمه في الوقت عينه بنىً وعملياتٍ جديدة.

يتجادل أعضاء الحزب في ما بينهم حول مدى تأثير كلتا هاتين الهيئتين على السياسات الناتجة. فيفيد العديد منهم أنّ ما يعتبره المركز السياسي فعّالاً لا يحثّ، في المقابل، منتدى السياسات على المشاركة الكثيفة، وأنّ السياسات تؤلَّف، في نهاية المطاف، على يد قيادة الحزب بشكلٍ غالب.

بعد انتخابات العام ٢٠١٠ العامة، أعلن قائد حزب المحافظين ورئيس الوزراء دايفيد كاميرون عن إحياء منتدى السياسات لحزب المحافظين.[١٥] ركّز المنتدى الجديد على إعداد السياسات استعداداً لانتخابات العام ٢٠١٥ العامة، بمساهمةٍ من أعضاء الحزب وتوصياتهم.

فضلاً عن ذلك، يشكّل منتدى السياسات وسيلةً لتمكين حزب المحافظين من تمييز نفسه على مستوى السياسات عن شريكه الآخر في الائتلاف، أي الديمقراطيين الليبراليين.

يحدّد النظام الأساسي لحزب المحافظين، بشكلٍ واضح، دور منتدى السياسات وهدفه وبنيته على المستويين الوطني والمحلي، بخلاف عملية صنع السياسات التي لا ينصّ عليها النظام الأساسي بوضوح. يتيح هذا الأمر اعتماد قدرٍ أكبر من المرونة عند تطبيق عملية صياغة السياسات، وتنظيم الحزب، ودمج ملاحظات أعضاء الحزب.

صياغة السياسات كما هو منصوص عليه في الأنظمة الحزبية

يشترط النظام الأساسي لحزب المحافظين من قائد الحزب مراعاة آراء أعضاء الحزب ومنتدى السياسات عند اتّخاذ القرارات بشأن توجّه الحزب السياسي.[١٦]

بالإضافة إلى ذلك، ينصّ النظام الأساسي أيضاً على أنّ الوظائف الأساسية لمنتدى السياسات هي «التشجيع على صياغة أفكار ومبادرات السياسات ضمن الحزب وتنسيقها، لا سيّما بالنسبة لجمعيات الناخبين».[١٧] كما يجب على منتدى السياسات تحديد كيفية تلقي الأفكار والمبادرات المتعلقة بالسياسات، وبالتحديد كيفية صياغة آلية للردّ عليها.

يفرض النظام الأساسي على منتدى السياسات استشارة الغير بشأن السياسات، والاستعانة بآراء الخبراء حين تدعو الحاجة، لكنه لا يحدّد كيف يجدر بالهيئة تنفيذ هذه الواجبات.[١٨]

١٥ بعد الانتخابات العامة، تشكّلت حكومة ائتلافية جمعت حزب المحافظين والديمقراطيين الليبراليين.
١٦ الميثاق الأساسي لحزب المحافظين، كما عُدّل في تموز/يوليو ٢٠٠٤، الجزء ٣، السطر ١١، ص.٦.
١٧ المرجع نفسه، ص. ١٣.
١٨ المرجع نفسه.

يحدّد النظام الأساسي البنية التنفيذية لمنتدى السياسات التي تخضع لإدارة مجلسٍ يتشكّل سنوياً. يعيّن قائد الحزب رئيس المجلس الذي عادةً ما يكون وزيراً في الحكومة أو في حكومة الظلّ. وكانت جمعيات الناخبين المحلية التابعة للحزب قد انتخبت ثلاثة ممثّلين لها لعضوية المجلس. كما تمّ تعيين خمسة خبراء في السياسات كحدٍّ أقصى. فضلاً عن ممثّلٍ واحد عن الشعبة الإسكوتلندية للحزب ومدير أعلى للحزب. ولا يجوز لأيّ عضو منتخب أن يحافظ على عضويته في المجلس لأكثر من ثلاث سنوات.

ولا ننسى أيضاً مدير منتدى السياسات الذي يعيّنه مجلس إدارة حزب المحافظين، أي الهيئة القيادية الوطنية للحزب. يشرف المدير على النشاطات التشغيلية الخاصة بالمنتدى، بما في ذلك تنسيق عمل سياسات جمعيات الناخبين المحلية للحزب وتجمّعات المنتدى المنشأة على المستوى المحلي. ويجدر بمجلس المنتدى الاجتماع بقائد الحزب مرّتين في السنة على الأقل، لمناقشة أفكار السياسات وآراء الأعضاء في ما يتعلق بهذه الأفكار.[١٩]

ضمن كلّ مستوىً من مستويات جمعيات الحزب، بدءاً من الوحدة الأكبر إلى الوحدة الأصغر حجماً من التنظيم الحزبي، يمنح النظام الأساسي لحزب المحافظين شخصاً واحداً- هو عادةً نائب الرئيس المعنيّ بالشؤون السياسية- مسؤولية «صياغة وتطوير الأفكار والمبادرات الخاصة بالسياسات».[٢٠] من شأن هذا أن يضمن أنّ اقتراح الأفكار المتعلقة بالسياسات ممكنٌ حتى عند المستويات المحلية الأدنى، وهي أفكارٌ ما تلبث أن تُرسل إلى قيادة الحزب.

صياغة السياسات عمليّاً

تأسّس المركز السياسي لحزب المحافظين في السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية. ويتمحور عمل المركز حول برنامج نقاش تجتمع بموجبه مجموعاتٌ من أعضاء الحزب لمناقشة ملخّص صادر عن المركز الرئيسي للحزب حول موضوع معيّن. وتعيّن كل مجموعة قائداً يكتب تقريراً يمثّل النتائج التي توصّلت إليها هذه المجموعة والأفكار التي اقترحتها حول الموضوع المطروح. بعد ذلك، يراجع المكتب الرئيسي للحزب التقارير التي تلقّاها ويرفع ملخّصاً بالمحتويات إلى الوزارة أو وزارة الظلّ المعنيّة.

وقد عقد المركز السياسي ندواتٍ ومؤتمرات منتظمة، عُرفت باسم المدرسة الصيفية والمدرسة الشتوية، درج خلالها المسؤولون والخبراء البارزون في حزب المحافظين على عرض رؤياهم بشأن بعض القضايا المعنيّة.

استُبدل المركز السياسي لحزب المحافظين في العام ١٩٩٨ بمنتدى السياسات كجزءٍ من مجموعة إصلاحات هادفة إلى إحياء الحزب بعد هزيمته في الانتخابات في العام ١٩٩٧.

كان منتدى السياسات مشروعاً ذا طموحات أكبر، حاول استقطاب المزيد من الأعضاء من خلال تنظيم مناسباتٍ أكبر وبنية أوسع في ما يتعلق بالسياسات. لكن المنتدى لم يخضع لإدارةٍ متماسكة، ولم يتمكّن من الوصول إلى مستوى المشاركة أو النجاح الذي كان يتوقّعه. ولعلّ إصلاح المنتدى في العام ٢٠١١ كان محاولةً لتلبية الطلب المستمرّ ضمن الحزب على تطوير السياسات التشاركية، إضافةً إلى كونه اعترافاً بأنّ البنى السابقة لم تكن تلبّي هذه الحاجة.

بعد انتخابات ٢٠١٠ العامة، انضمّ حزب المحافظين إلى حكومةٍ ائتلافية مع الديمقراطيين الليبراليين، وهو حزبٌ يتّبع سياساتٍ ليبرالية. وتجدر الإشارة إلى أنّ منتدى السياسات أصبح، بعد إصلاحه، يلبّي احتياجاتٍ مهمّة في هذا المنظور: وضع مفهوم واضح ومميّز لسياسات حزب المحافظين استعداداً لانتخابات ٢٠١٥ العامة، وحماية هوية الحزب عندما يتسلّم زمام الحكم مع حزبٍ مختلف عنه إيديولوجياً إلى هذا الحدّ. من هنا، لا يعمل منتدى السياسات على القضايا الحالية المتعلقة بالسياسات، بل يركّز فقط على صياغة سياساته للعام ٢٠١٥.

في مناسبةٍ لإعادة إطلاق منتدى السياسات رسمياً، أعلنت الرئيسة المساعدة لحزب المحافظين، البارونة وارثي، أنّ منتدى السياسات «يوضّح لكلّ عضوٍ في حزب المحافظين أنه مهما كانت هويّته، أو مكان سكنه، أو خبرته في المجال السياسي، ففي حزبنا سيتمكّن من التعبير عن رأيه بكل حزمٍ بشأن القضايا التي تهمّ بريطانيا- وسيُسمع صوته ويؤخذ بعين الاعتبار... بفضل البنية الجديدة لمنتدى السياسات، اعتمدنا خطاً مباشراً يصل الناخبين مباشرةً بالوزراء المنتسبين لحزب المحافظين في الحكومة.»[٢١]

١٩ المرجع نفسه، ص. ١٤.

٢٠ المرجع نفسه، ص. ٣٠، ٤٤، ٤٧.

٢١ http://conservativehome.blogs.com/thetorydiary/2011/01/baroness-warsi-explains-what-she-has-done-for-party-members-since-becoming-chairman-as-she-re-launch.html/

يحدّد منتدى السياسات الذي تمّ تجديده لائحةً بالمواضيع العامة التي سيطلب ملاحظات بشأنها بصورةٍ منتظمة. فضلاً عن جدولٍ منتظم بالأبحاث التي سيصدرها شهرياً للتشاور حول مواضيع معيّنة. ومن المواضيع التي يطلب الحزب المشورة بشأنها ما يلي:

- ازدياد نسبة الشيخوخة بين السكّان
- تحديات جديدة على صعيد الأمن
- تغييرات في التكنولوجيا والابتكار
- ضغوطات متزايدة على الموارد الطبيعية
- تحديات منبثقة عن النظم الاقتصادية الناشئة
- أسباب الفقر
- ضمان معدّلات توظيف أعلى
- تأمين مساكن أرخص ثمناً
- استئصال التفاوت في الدخل وفقر الأطفال
- حماية رأس المال الطبيعي
- تخفيض معدّل البيروقراطية المركزية

وقد طُلب من أعضاء الحزب تشكيل مجموعاتهم المحلية الخاصة بالسياسات، من أجل النظر في السياسات المقترحة واستدرار أفكارهم الخاصة خارج نطاق هذه المجموعة من المواضيع. وقد تمّ خصّ المجموعات المحلية لمنتدى السياسات بالصلاحيات والعمليات التالية:

- تساهم مجموعات منتدى السياسات بتعزيز عملية تنظيم الحملات الخاصة بالجمعيات المحلية لحزب المحافظين؛
- تنعقد لقاءات مجموعات منتدى السياسات على امتداد السنة؛
- تعتبر مجموعات منتدى السياسات مسؤولةً أمام المركز؛
- تلقى مجموعات منتدى السياسات تشجيعاً على التواصل مع بقية جماعاتها لمناقشة الأفكار المقترحة؛
- ستُرفع خلاصة وافية عن الآراء حول مجموعة الأبحاث المتعلقة بالتحديات المقبلة إلى الوزير المعني المنتسب إلى حزب المحافظين

يتمّ تشجيع المجموعات المحلية والأفراد على المشاركة في الاستشارات عبر البريد الإلكتروني.[٢٢] كما يملك منتدى السياسات أيضاً موقعاً إلكترونياً خاصاً به، مستقلاً عن الموقع الإلكتروني للحزب، يمكن أن يحمّل الأعضاء من خلاله كلّ وثائق السياسات الحالية ويعثرون على منتدى محليّ للسياسات في منطقتهم.[٢٣] جديرٌ بالذكر أنّ موظّفي المنتدى غالباً ما يستخدمون المدوّنات الإلكترونية لحزب المحافظين من أجل الإعلان عن تنظيم استشارات حول سياساتٍ مقترحة، أو الدعاية لها.

في عملية مشابهة لتلك التي كان يعتمدها المركز السياسي لحزب المحافظين، يقوم الفريق الوطني لمنتدى السياسات بقراءة المقترحات المرسلة لكلّ وثيقة، ويجمعها ضمن ملخّص. ثم يُرسل هذا الملخّص إلى الوزير المعنيّ الذي يدوّن إجابته. وما تلبث إجابة الوزير أن تُوزّع على الأعضاء.

تشكّل هذه المناقشات الشهرية حجر الأساس لعمل منتدى السياسات، لكنها تشكّل أيضاً فرصاً إضافية للحصول على الملاحظات والاستشارات. ينظّم منتدى السياسات مناسباتٍ خلال المؤتمرات الحزبية، فضلاً عن مؤتمر شتويّ خاص بالمنتدى. من النشاطات الأخرى أيضاً عقد جلسات النقاش الكاملة الأعضاء، فضلاً عن محاضرة سنوية ونقاشات ذات طابع غير رسمي تجمع الأعضاء بالوزراء والنوّاب المنتسبين للحزب، وتتناول مواضيع تتعلّق بحقائب عملهم.

٢٢ cpf@conservatives.com

٢٣ http://www.conservativepolicyforum.com

الحزب الديمقراطي الاجتماعي، السويد

معلومات عامة وملخّص

تأسّس الحزب الديمقراطي الاجتماعي في العام ١٨٨٩، وهو أكبر حزبٍ سياسي في السويد وأقدمها عهداً. يعتمد هذا الحزب نموذجاً في صنع السياسات على قدرٍ كبير من التشاركية، يتيح لمختلف مستويات التنظيمات الحزبية تقريباً- من الهيئة التنفيذية والفروع المحلية إلى الأعضاء الأفراد- المشاركة في العملية.

يخضع الحزب لنظامٍ أساسيّ ينصّ على اعتبار المؤتمر الحزبي أرفع هيئة لصنع القرارات ضمن الحزب. فضلاً عن ذلك، نصّ النظام الأساسي على ضرورة إنشاء مجلس وطني يتّخذ القرارات الاستراتيجية في السنوات التي لا ينعقد فيها المؤتمر الحزبي. كما يدعو هذا النظام إلى إنشاء لجنة للبرامج، تنظر في الغالب في الطلبات التي تؤثّر على قيم الحزب الجوهرية. ويدير المجلس الوطني القرارات بالنيابة عن التزامات الحزب ومقترحاته في مجال السياسات. كما يجب أن تحظى اقتراحات السياسات التي ترفعها كلتا الهيئتين بموافقة المؤتمر الحزبي.

عملياً، يصوغ الحزب الديمقراطي الاجتماعي السياسات لثلاثة أهداف متميّزة: برنامج الحزب والتوجيهات السياسية والبيان الحزبي.

في السنة التي تسبق انعقاد مؤتمر الحزب، يوزّع المجلس الوطني وثائق استشارية بشأن سياسات الحزب، تتمّ مناقشتها ضمن اجتماعات محلية ومجموعات نقاشٍ إلكترونية. وما تلبث الفروع الحزبية، وأندية الأحزاب، والأعضاء الأفراد أن يرسلوا ملاحظاتهم وتعليقاتهم إلى المجلس الوطني الذي يستخدم هذه المعلومات لتوجيه السياسات المقترحة التي سيطرحها على المؤتمر.

صياغة السياسات كما هو منصوص عليه في الأنظمة الحزبية

يخضع الحزب الديمقراطي الاجتماعي السويدي لأحكام نظامٍ أساسي. ويعيّن هذا النظام المؤتمر الحزبي هيئةً عليا لصنع القرارات ضمن الحزب.[٢٤]

ينصّ النظام الأساسي على ضرورة عقد المؤتمر الحزبي في السنة التي تسبق إقامة انتخابات عامة. جديرٌ بالذكر أنّ الانتخابات في السويد تُجرى كلّ أربع سنوات، مما يعني أنّ المؤتمر الحزبي ينعقد بدوره مرّةً كلّ أربع سنوات. ويمكن الدعوة إلى عقد جلسات استثنائية للمؤتمر خارج هذه الحلقة، من أجل مناقشة القضايا الهامة، على غرار اختيار قائد جديد للحزب.

يتألّف المؤتمر الحزبي من ٣٥٠ عضواً منتخباً. يُخصّص بعضٌ من هذه المقاعد لمختلف التنظيمات الحزبية، لكنّ أغلبها يُوزّع بين الدوائر الحزبية وفقاً لمستويات العضوية.

يمكن أن يدعو الحزب إلى عقد مؤتمر صغير، يُعرف باسم المجلس الحزبي، في السنوات الأخرى التي لا يُعقد فيها المؤتمر الحزبي. يتألّف المجلس الحزبي من ١٢٠ مندوباً، ويمكن أن ينعقد بصفةٍ خاصة لمعالجة المسائل الطارئة، لكن لا بدّ من عقده مرّةً في السنة على الأقل، وهو ينعقد دوماً لاختيار لجنة الترشيحات المتعلقة بالمؤتمر الحزبي.

عندما لا يكون المؤتمر الحزبي منعقداً، يمنح النظام الأساسي المجلس الوطني سلطة اتّخاذ القرارات. ويُنتخب المجلس الوطني من قبل المؤتمر الحزبي، ويضمّ ٣٣ عضواً. يؤدّي المجلس الوطني دوراً أساسياً في صياغة سياسات الحزب وصنع القرارات بطريقة استراتيجية.

٢٤ النظام الأساسي للحزب الديمقراطي الاجتماعي، القسم ٢ (التنظيم)، البند ٣.
http://www.socialdemokraterna.se/upload/Internationellt/Other%20Languages/SAPconstitution_eng.pdf

يمنح النظام الأساسي كلّ أعضاء الحزب حقّ اقتراح سياسة على المؤتمر الحزبي. يجب على الفرد أن يقدّم الاقتراح أولاً على الهيئة التنفيذية لفرعه المحلي. بعد ذلك، يقرّر الفرع إن كان الاقتراح يستحقّ المتابعة؛ فإن صحّ ذلك، يرسله إلى مركز الحزب على مستوى الدائرة. وما تلبث الدائرة أن تقرّر إن كانت ستعتمد هذا المشروع كاقتراح صادر عنها- فإن فعلت ترسله إلى المؤتمر الحزبي كي تتيح للاقتراح أن يأخذ مجراه بدون أن تختمه بموافقتها- أو ترفض الاقتراح من أساسه. جديرٌ بالذكر أنّ الاقتراحات المذيّلة بختم الموافقة تستقطب الاهتمام والأولوية في المؤتمر الحزبي.

بالإضافة إلى ذلك، يمنح النظام الأساسي عدداً من المجموعات الأخرى سلطة طرح الاقتراحات على المؤتمر الحزبي أيضاً، إما بأهليتها الخاصة أو بواسطة مندوبين. وهي:

- المجلس الوطني
- المجموعة البرلمانية
- المجموعة البرلمانية الأوروبية
- لجنة البرامج
- رئيس الدوائر الحزبية
- الممثّلون عن التنظيمات على مستوى المجالس البلدية ومجالس المقاطعات
- الفدرالية الوطنية للتنظيمات النسائية الديمقراطية الاجتماعية
- الشباب الديمقراطي الاجتماعي السويدي
- الديمقراطيون الاجتماعيون المسيحيون السويديون
- طلاب الحزب الديمقراطي الاجتماعي السويدي

يجب إرسال أيّ اقتراح يؤثّر على برنامج الحزب، وهو بيانٌ يشمل قيم الحزب ومعتقداته الأساسية، إلى لجنة البرامج قبل انعقاد المؤتمر بوقتٍ طويل. ويتولى المجلس الوطني مراجعة كلّ الاقتراحات التي تؤثّر على سياسات الحزب، قبل أن يجيب عنها كلها ويرفقها باقتراحاته الخاصة، من خلال إرسال وثيقة إلى كافة الفروع المحلية والدوائر الحزبية والمندوبين قبل ستة أسابيع على الأقل من انعقاد المؤتمر. توجز هذه الوثيقة موقف المجلس من الاقتراحات كلها.

ينصّ النظام الأساسي على قواعد مماثلة لصياغة السياسات على مستوى البلدية ومجلس المقاطعة. فقبل أن يحين أوان الانتخابات، يشرف مؤتمر الدوائر الحزبية على صياغة برنامج السياسات. فيمنح هذا الأخير التوجيهات التي ينبغي أن يتقيّد بها ممثّلو الحزب المنتخبون.

يلزم النظام الأساسي الأعضاء المنتخبين بالتعاون عن كثب مع أعضاء الحزب، كي يكونوا مطّلعين على آرائهم بشأن القضايا المتعلقة بالسياسات. كما يطلب من أعضاء الحزب الموافقة على أنه لا يمكن تقرير سياسات الحزب، بكل تفاصيلها، خلال الاجتماعات (أي أنّ بعض القرارات المتعلقة بالسياسات ستُتّخذ بدون حضور الأعضاء العاديين أو استشارتهم)، والإقرار بأنّ المسؤولين الانتخابيين لا يمكن أن يتّخذوا، جميعاً، الموقف نفسه تجاه سياسة معيّنة.[٢٥]

صياغة السياسات عمليّاً

يصوغ الحزب الديمقراطي الاجتماعي السويدي، عملياً، سياساتٍ تتعلّق بثلاثة محاور أساسية.

برنامج الحزب- هو بيانٌ عن رؤيا الحزب وقيمه الأساسية. يتمّ إعداده، بشكلٍ أساسي، من خلال لجنة الحزب والمؤتمر الحزبي.

التوجيهات السياسية- هي وثيقة توجز التزامات الحزب وأهدافه في مجال السياسات العامة خلال دورة انتخابية تمتدّ لأربع سنوات. يعدّها، بشكلٍ أساسي، المجلس الوطني لكن يجب أن يوافق عليها المؤتمر الحزبي.

بيان الحزب- يمثّل مجموع السياسات التي يعرضها الحزب على الناخبين قبيل الانتخابات. هي وثيقةٌ أكثر تفصيلاً من التوجيهات السياسية، تتضمّن تحليلاً للتكاليف وتوقّعاً لحصيلة تطبيق السياسات المقترحة. يُنشر البيان الحزبي عادةً قبل شهرٍ من

٢٥ المرجع نفسه، قواعد التعاون بين الممثّلين المنتخبين والتنظيمات الحزبية.

الانتخابات تقريباً ويعدّه المجلس الوطني.

في السنة التي تسبق انعقاد المؤتمر الحزبي، يصوغ المجلس الوطني الوثائق الاستشارية المتعلقة بقضايا السياسات، وما يلبث أن يوزّعها ضمن الحزب. تتضمّن هذه الوثائق ملخّصاً عن القضايا التي يتمّ البحث فيها والمشاكل المحدّدة التي يجب معالجتها. تهدف هذه الوثائق إلى استقطاب الاهتمام ضمن الحزب حول القضايا المتعلقة بالسياسة، وتحفيز النقاش على المستوى الوطني، ومن ثم إرسال الملاحظات إلى المجلس الوطني أو لجنة السياسات. وتُنظّم الاجتماعات على مستوياتٍ مختلفة ضمن الحزب للتباحث في مسألة الاستشارات. فضلاً عن ذلك، يعتمد الحزب على مجموعات إلكترونية، تتناقش في مواضيع معيّنة، من أجل تسهيل الحوار الوطني حول قضايا ذات صلة، وتسهيل مشاركة الأعضاء دون دفعهم إلى السفر. من جهتهم، يمكن لأعضاء الحزب الرد كمجموعة (مثلاً فرع محلي أو كتلة حزبية داخلية)، أو كأفراد.

يتلقى المجلس الوطني ردّاً على وثائق الاستشارات، فيحدّد هذا الردّ الاتجاه الذي ستسلكه السياسات المقترحة التي سيقدّمها المجلس إلى المؤتمر.

يجب أن تحرص اللجنة التنفيذية، وهي المسؤولة عن الإدارة اليومية للحزب، على ضمان التكامل بين الالتزامات المحدّدة في البرنامج الحزبي والتوجيهات السياسية وبيان الحزب.

يترأس لجنة البرامج، وهي المسؤولة عن إعداد البرنامج الحزبي وصياغته، قائد الحزب الذي يرأس أيضاً المجموعة البرلمانية للحزب. يضمن ذلك تمثيل احتياجات المسؤولين المنتخبين في الحزب ضمن البرنامج الحزبي، وإعلامهم بشكل كامل بمحتويات البرنامج عند إعداد برنامج تشريعي للحزب في البرلمان.

تُقسم الاقتراحات التي تقدّمها الفروع الحزبية أو الأعضاء الأفراد إلى المؤتمر الحزبي إلى اقتراحات سياسية/متعلقة بالسياسات من شأنها أن تؤثّر على سياسة الحزب، واقتراحات تنظيمية تؤثّر على كيفية عمل الحزب. تتمّ غربلة كل الاقتراحات من قبل لجنة البرامج أو المجلس الوطني قبل عرضها على المؤتمر الحزبي.

على غرار العديد من الأحزاب السياسية، يشهد الحزب الديمقراطي الاجتماعي السويدي توتّراً داخلياً بين المجموعة البرلمانية والمجلس الوطني بشأن قضايا تتعلّق بتطوير السياسات وصنع القرار. وتنعقد المجموعة البرلمانية أسبوعياً، وهي مكلّفة، بما أنّها تتحمّل مسؤوليات تشريعية ضمن البرلمان، اتّخاذ قرارات بشأن قضايا السياسات. جديرٌ بالذكر أنّ وتيرة البيئة السياسية والمطالب المندرجة على البرنامج التشريعي قد تدفع بالمجموعة البرلمانية إلى التصرّف بدون استشارة المجلس الوطني أو بقية الهيئات ذات الصلة ضمن الحزب.

اتّبع الحزب الديمقراطي الاجتماعي السويدي هذه الديناميكية من خلال منح قائد الحزب دور الوسيط والمدير، والعمل على أخذ مصالح جميع الهيئات المعنيّة ضمن الحزب بعين الاعتبار عندما يتعلق الأمر بصياغة السياسات. كما يصرّ الحزب على أن تكون الاجتماعات بين المجموعة البرلمانية والمجلس الوطني منعقدة في مقرّ الحزب عوضاً عن مبنى البرلمان، مما يعزّز الرسالة القائلة إنّ صنع القرارات المتعلقة بالسياسات هي من مسؤولية الحزب لا المسؤولين المنتخبين فقط.

حزب الشعب للحرية والديمقراطية، هولندا

معلومات عامة وملخّص

تأسّس حزب الشعب للحرية والديمقراطية في هولندا في العام ١٩٤٨ كاستمرارية لعدة حركاتٍ ليبرالية.

تسلّط أنظمة الحزب الداخلية الضوء على حقوق الأعضاء الأفراد. فيحقّ لكلّ أعضاء الحزب التكلّم والتصويت في الجمعية العامة التي تعتبر أعلى هيئة لصنع القرار في الحزب.

يعتمد حزب الشعب للحرية والديمقراطية على نظام لجان من أجل صياغة السياسات. فتتشكّل لجانٌ تستند إلى قضايا بعينها، ويديرها أعضاء الحزب لإجراء الأبحاث واقتراح سياسات محتملة على الحزب. وما تلبث أن تُرفع بعد ذلك على الجمعية العمومية ليعدّلها ويوافق عليها.

تنصّ أنظمة الحزب الداخلية على إنشاء بنى لصنع القرارات داخل الحزب، ومنح الأعضاء الأفراد والفروع المحلية وقيادة الحزب حقوقًا وسلطات خاصة بهم.

في العام ٢٠٠٤، نفّذ الحزب تمريناً استشارياً لإعداد بيانٍ ليبرالي جديد. وقد تشكّلت لجنة خاصة للتباحث مع أعضاء الحزب وقادته من أجل تحديد القيم الجوهرية للحزب ورؤياه للمستقبل.

صياغة السياسات كما هو منصوص عليها في الأنظمة الحزبية

يخضع حزب الشعب للحرية والديمقراطية لمجموعةٍ من الأنظمة الداخلية والأساسية. تسمّي الأنظمة الداخلية الجمعية العمومية كأعلى هيئة لصنع القرار ضمن الحزب. تنعقد الجمعية العمومية مرّتين في السنة على الأقل. ويحقّ لكل أعضاء الحزب المشاركة فيها والإدلاء بكلمة. كما يحقّ لكلّ عضو في الحزب التصويت في الجمعية. يجري التصويت بطريقة سرية وغير قابلة للتحويل.[٢٦]

تقرّر الجمعية العمومية البرنامج الرسمي لسياسات الحزب، كما تعدّل وتقرّ عمل لجان السياسات التابعة للحزب، أو ترفضه. فضلاً عن ذلك، بإمكان الجمعية العمومية أن تتّخذ قراراتٍ بشأن بعض القضايا السياسية.

بالإضافة إلى ذلك، تنصّ أنظمة الحزب الداخلية على إنشاء مجلس حزبي يقدّم التوجيهات ويتّخذ القرارات بشأن قضايا سياسية. يتمّ انتخاب أعضاء المجلس الحزبي على يد أعضاء الحزب في اجتماعات الفروع الإقليمية. ويدير المجلس أيضاً مسألة تقديم النصح إلى مجلس إدارة الحزب الذي يتولى تنظيم الشؤون اليومية للحزب عندما لا تكون الجمعية العمومية منعقدة. لكن توضّح الأنظمة الداخلية أيضاً أنّ الجمعية العمومية تتمتّع بالأولوية على حساب المجلس الحزبي. فضلاً عن ذلك، تحتفظ الجمعية العمومية بحقّ نقض السياسات التي يوافق عليها المجلس، فيمثّل القرار الذي تتّخذه الجمعية العمومية عند ذاك السياسة الرسمية للحزب.[٢٧]

صياغة السياسات عمليّاً

يعتمد حزب الشعب للحرية والديمقراطية على نظام لجان لصياغة سياسات الحزب. تخضع اللجان المستندة إلى قضايا معيّنة لقيادة أعضاء الحزب بشكلٍ كامل؛ فلا تُسجّل مشاركة لا أعضاء البرلمان ولا قادة الحزب في هذه اللجان.

٢٦ الأنظمة الداخلية لحزب الشعب للحرية والديمقراطية، المادة ١٦، http://www.vvd.nl/over-de-vvd/detail/19/partijreglementen

٢٧ المرجع نفسه، المادة ٢٨.

تتشكّل اللجان مباشرةً بعد الانتخابات الوطنية من أجل إدارة محاور خاصة بسياسات معيّنة، كالرعاية الصحية والأمن والتربية إلخ. وتتألّف اللجان من أعضاء الأحزاب الخبراء أو المتمرّسين في معالجة المواضيع الموكلة إليهم.

تنعقد اللجان مرّةً في الشهر لمناقشة السياسات وصياغتها بالنيابة عن الحزب. وبإمكانها أيضاً أن تشكّل مجموعات فرعية إذا دعت الحاجة لتقسيم موضوع واسع إلى عدة أقسام تسهل إدارتها.

تصدر اللجان مسوّدات عن السياسات، وما تلبث أن ترفعها إلى الجمعية العمومية للحزب. وتُوزّع هذه المسوّدات على الفروع المحلية للحزب قبل انعقاد اجتماع الجمعية العمومية مرّتين في السنة. تخضع السياسات المقترحة للنقاش والتعديل من قبل الجمعية، ولا تعتبر سياسات حزبية إلا عندما تقرّها الجمعية العمومية بموجب نظام الصوت الواحد للعضو الواحد. وتتمّ مناقشة معظم التعديلات المتعلقة بالسياسات المقترحة، والتفاوض عليها، على مستوىً محليّ قبل انعقاد الجمعية العمومية.

يُطبّق نظامٌ مماثل على المستوى المحلي لإعداد السياسات الخاصة بالانتخابات البلدية والمحلية. وكان الحزب قد طبّق مبادرةً، قبل انتخابات العام ٢٠٠٤، لصياغة بيان ليبرالي جديد للحزب. هدف هذا التمرين إلى تحديث قيم الحزب ورؤياه والتأكيد عليها، على نحوٍ يتعدّى البرنامج الانتخابي وبرنامج السياسات.

وتشكّلت لجنةٌ خاصة لقيادة عملية استشارات بشأن البيان الليبرالي الجديد للحزب. فاستشارت اللجنة أعضاء الحزب وأصحاب المصلحة لمناقشة محتويات الوثائق. وقد أرسلت الاقتراحات والانتقادات عبر البريد الإلكتروني والفاكس والرسائل العادية وشخصياً. كما نظّم الحزب مناسبةً عُرفت باسم «يوم للأفكار» من أجل استدرار الاقتراحات والملاحظات.[٢٨]

في نهاية الأمر، أعدّت اللجنة وثيقةً حدّدت فيها الحرية والمسؤولية والتسامح والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص كمبادئها الجوهرية. ويواصل الحزب الإشارة إلى هذا البيان الليبرالي بصفته الرؤيا الخاصة به وإحدى وثائقه التأسيسية الأهمّ.

بالإضافة إلى ذلك، توضّح اللجنة الخاصة بالبيان الليبرالي أهمية المحافظة على ثقافة مفتوحة ضمن الحزب، حيث يتمّ التشجيع على تبادل عام للأفكار والآراء، وحيث يتّسع المجال لمبادرات الأعضاء الأفراد.[٢٩]

٢٨ المرجع نفسه، الرابط بالبيان الليبرالي للحزب.
٢٩ المرجع نفسه.

فاين غايل، إيرلندا FINE GAEL

معلومات عامة وملخّص

«فاين غايل» هو حزبٌ سياسي في جمهورية إيرلندا من اليمين الوسط. تأسّس الحزب في العام ١٩٣٣ بعد الحرب الأهلية التي اجتاحت البلاد في فترة ما بعد الاستعمار، انطلاقاً من خَرْقٍ موالٍ للمعاهدة الإنكليزية-الإيرلندية قاده مايكل كولينز. فضلاً عن قوى سياسية ومنظّمات ذات نمط مشابه في التفكير.

يمنح النظام الأساسي للحزب وقواعده الكتلةَ الحزبية في البرلمان سلطة تقرير المسائل المتعلقة بالسياسات. وتتألّف هذه الكتلة من المرشّحين المنتخبين لعضوية البرلمان الوطني والبرلمان الأوروبي. لكن تبقى سلطة الكتلة البرلمانية رهن موافقة الهيئة الإدارية العليا للحزب، أي «آرد فيس». لكن لا يشترط من هذه الهيئة الانعقاد إلا مرّةً كلّ سنتين على الأقل.

يلقى نوّاب المقاعد الأمامية تشجيعاً على تأليف مجموعةٍ من الخبراء المتخصّصين أو المهتمّين بالمجالات التي يتحمّلون مسؤوليتها. من شأن ذلك أن يمكّن نوّاب المقاعد الأمامية من اللجوء إلى المجموعات المذكورة للاطّلاع على أبرز القضايا والاستفادة من الخبرات التقنية للمتخصّصين في المجموعات.

فضلاً عن ذلك، ترتكز السياسات المقترحة، إلى حدٍّ كبير، على الأبحاث. فتجدر الإشارة إلى أنّ الاستشارات العامة لا تؤدّي دوراً ملحوظاً في هذا النموذج، حيث لا يُستعان بالأعضاء من أجل تطوير السياسات إلا في حالاتٍ خاصة.

صياغة السياسات كما هو منصوص عليه في الأنظمة الحزبية

يمنح النظام الأساسي للحزب وقواعده الكتلةَ الحزبية في البرلمان سلطة تقرير المسائل المتعلقة بالسياسات.[٣٠] تتألّف هذه الكتلة من جميع المرشّحين الفائزين لعضوية «دايل إيريان» (المجلس الأدنى للبرلمان) و«سيناد» (المجلس الأعلى للبرلمان) والبرلمان الأوروبي، ممّن يتولّون مهمّة ضبط النظام في الحزب.

ترتبط سلطة الكتلة الحزبية في البرلمان بموافقة مجلس «آرد فيس»، وهو الهيئة الإدارية العليا للحزب.[٣١] يجب أن تقدّم الكتلة الحزبية البرلمانية بياناً عن سياسة الحزب الحالية إلى جميع الفروع الحزبية والهيئات التنفيذية قبل أيّ مجلس «آرد فيس». كما يجب أن تقدّم بياناً مثبّتاً عن سياسة الحزب إلى كلّ مجلس «آرد فيس». لكن لما كان هذا الأمر مكلفاً ويستغرق وقتاً طويلاً، يجب أن ينعقد المجلس مرّةً كلّ ٢٤ شهراً، لا بل يمكن تأجيل انعقاده بموجب ظروف استثنائية، مما يمنح الكتلة البرلمانية في الحزب قدراً معقولاً من الاستقلالية.[٣٢]

صياغة السياسات عمليّاً

مع أنّ النظام الأساسي لحزب «فاين غايل» يمنح الكتلة الحزبية البرلمانية كلّها مسؤولية صياغة السياسات، إلا أنّ هذا الأمر يتحدّد عملياً من قبل نوّاب المقاعد الأمامية التابعين للحزب (أي وزراء الحكومة خلال تقلّدهم منصبهم الحكومي، ووزراء حكومة الظل خلال انضمامهم إلى صفوف المعارضة).

يكون كلّ عضوٍ من نوّاب المقاعد الأمامية مسؤولاً عن إجراء الأبحاث في المجالات الخاصة به وصياغة السياسات المتعلقة بهذه المجالات. وقد عمل الحزب، سعياً منه لتعزيز هذه العملية، على تطوير الأبحاث، وصياغة السياسات، وتنظيم النقاشات، وتعزيز المهارات التشريعية لنوّابه في البرلمان. فضلاً عن ذلك، عيّن الحزب عدداً من الموظّفين المختصّين بالسياسات لإضفاء طابع الاحتراف والمهنية على العملية.

٣٠ النظام الأساسي والقواعد الخاصة بحزب «فاين غايل»، (نيسان/أبريل ٢٠١٠)، مجلس الحزب، الجزء الخامس، القاعدة ٣٨ (أ)، ص.

٣١ المرجع نفسه.

٣٢ المرجع نفسه، مجلس «آرد فيس»، الجزء ١١، القاعدة ٥٤ (أ-ب)، ص.٤٢.

يلقى نوّاب المقاعد الأمامية تشجيعاً على تأليف مجموعةٍ من الخبراء المتخصّصين أو المهتمّين بالمجالات التي يتحمّلون مسؤوليتها. ومنهم رجال الأعمال والأكاديميون ومنظّمات المجتمع المدني إلخ. ومع أنّ بعضهم قد يكون من أعضاء الحزب، إلا أنّ هذا الأمر ليس شرطاً بالضرورة. يلجأ نوّاب المقاعد الأمامية إلى هذه المجموعات للاطلاع على أحدث المعلومات المتعلقة بأهمّ القضايا والاستفادة من الخبرات المتوفّرة. فضلاً عن ذلك، يعتمد الحزب بشكلٍ وثيق على إجراء الأبحاث المنتظمة المتعلقة بتطوير السياسات. فتستخدم الأبحاث النوعية والكمية على نحوٍ روتينيّ لتطوير أفكار السياسات، واختبار الاحتمالات، وتشذيب المواقف.

تُجرى الاستشارات الرسمية مع الأعضاء حول السياسات في حالاتٍ خاصة. ولعلّ أحدث مثالٍ عن جلسات استشارات كبيرة هي تلك التي أجريت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. فبعد الانتخابات العامة عام ٢٠٠٧ التي مني فيها حزب «فاين غايل» بالهزيمة، أنشأ قائد الحزب مجموعةً من اللجان المعنيّة بالسياسات في أهمّ المجالات. وقد تمّ تنظيم جلسةٍ خاصة، كجزءٍ من هذه العملية، خلال مؤتمرٍ وطني عرض فيه أعضاء الحزب الاقتراحات وناقشوها. في نهاية الأمر، انبثقت عن هذه العملية سياسات سجّلت موقفاً ملحوظاً، بما فيها سياسة «الرعاية العادلة» المتعلقة بمحور الصحة.

الاتحاد من أجل حركة شعبية، فرنسا

معلومات عامة وملخّص

تشكّل الاتحاد من أجل حركة شعبية في فرنسا في العام ٢٠٠٢ على يد الرئيس الفرنسي ورئيس الوزراء السابق، جاك شيراك، كتحالفٍ لعدة أحزاب سياسية من يمين الوسط.

قبل إجراء الانتخابات الوطنية، نظّم التحالف استشارات واسعة النطاق بشأن سياساته ومضمون برنامجه. على سبيل المثال، استعداداً للانتخابات الرئاسية والتشريعية لعام ٢٠٠٧، أطلق الاتحاد «المشروع من أجل فرنسا» الذي نجح في اقتراح أكثر من ٥٠٠ سياسة. وبانتظار الانتخابات المقرّر إجراؤها في ربيع ٢٠١٢، طبّق الاتحاد مبادرةً مماثلة بعنوان «مشروع ٢٠١٢» الذي استطلع آراء مجموعة واسعة من السكّان، بمن فيهم أعضاء الأحزاب ومناصروها، وفرق الأبحاث، والجمعيات المهنية، والمسؤولون المنتخبون، وصولاً إلى الناخبين الذين ليسوا أعضاء في الاتحاد ولا مناصرين له.

جديرٌ بالذكر أنّ الاتحاد من أجل حركة شعبية واظب، منذ بداياته، على إجراء تمارين استشارية واسعة وشاملة بشأن سياساته. لكنّ هذه الاستشارات غير منصوص عليها في أنظمة الاتحاد، وإنما انبثقت لأسباب أكثر عملية، سعياً في المقام الأول لتوحيد ائتلاف الأحزاب والحركات السياسية المتنوّعة التي يتألّف منها الاتحاد.

صياغة السياسات كما هو منصوص عليه في الأنظمة الحزبية

يخضع الاتحاد من أجل حركة شعبية لمجموعة من الأنظمة والقواعد الداخلية التي تضمن للأعضاء حقّ المشاركة في النقاشات ضمن الحزب والتصويت في المؤتمر الحزبي.

يتألّف المؤتمر الحزبي من كافة أعضاء الحزب الذين يتمتّعون بسمعةٍ حسنة في وقت انعقاده. ويتداول المؤتمر الحزبي «في الأعمال العامة والتوجه السياسي للحزب. وهو يختار المرشّح الذي يدعمه الحزب عند إجراء انتخابات رئيس الجمهورية.»[٣٣]

يمكن إرسال الاقتراحات السياسية إلى المؤتمر الحزبي، لكن يجب أن يتمّ ذلك من خلال الفئات الحزبية عوضاً عن الأعضاء الأفراد بحدّ ذاتهم. ويجب أن تُرسل الاقتراحات السياسية أولاً إلى المكتب السياسي للحزب.[٣٤]

ينعقد المكتب السياسي بشكلٍ منتظم، ويكون مسؤولاً عن الإدارة اليومية للقضايا السياسية. يشرف عليه المجلس الوطني الذي ينعقد مرّتين في السنة، فتوكل إليه مهمّة اتّخاذ القرارات بشأن التوّجه السياسي للحزب عندما لا يكون المؤتمر الحزبي منعقداً.[٣٥]

صياغة السياسات عمليّاً

طوّر الاتحاد من أجل حركة شعبية شكلاً موسّعاً وعلى قدرٍ كبير من الشمولية لصياغة السياسات. فيحاول الحزب التواصل مع أكبر قدرٍ ممكن من الجماهير للحصول على الملاحظات، ونصائح الخبراء، والآراء المتعلقة بالسياسات المقترحة. تُجرى هذه العملية الموسّعة في السنوات التي تسبق الانتخابات الوطنية، ويشرف عليها الأمين العام للاتحاد.

على سبيل المثال، قبل انتخابات العام ٢٠٠٧ الرئاسية والتشريعية، أجرى الاتحاد من أجل حركة شعبية استشاراتٍ موسّعة بشأن السياسات، حملت اسم «المشروع من أجل فرنسا»، شعاره «فلنبنِ برنامج مستقبلنا: برنامج واحد، فريق واحد.» ولما كان الحزب هو عبارة عن تحالف من عدة أحزاب وتحرّكاتٍ سياسية، فقد كان من الضروري أن يعدّ برنامج سياسات يوافق عليها جميع أعضائه.

٣٣ الأنظمة الداخلية للاتحاد من أجل حركة شعبية، المؤتمر الحزبي، المادة ١٤.
٣٤ المرجع نفسه، المادة ١٧.
٣٥ المرجع نفسه، المادتان ٢٠ و٢٤.

وقد تمّ إنشاء اللجان الخاصة بالسياسات التي تألّفت من المشرّعين في الحزب. أدّى عمل هذه اللجان إلى تنظيم ١٨ مؤتمراً مختلفاً حول مواضيع معيّنة، حيث دُعي خبراء من خلفيات متنوّعة إلى الإدلاء بكلمة. وقد نتج عن هذه المؤتمرات تقارير، نُشرت على الموقع الإلكتروني للحزب استعداداً لجلسات النقاش التي عُقدت من آذار/مارس ٢٠٠٥ إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. جديرٌ بالذكر أنّ العديد من هذه المؤتمرات والنقاشات قد بُثّت على الهواء مباشرةً عبر الموقع الإلكتروني الذي أنشأه الحزب.

بالإضافة إلى ذلك، أصدر الحزب مجلة خاصة للأعضاء، طُلب منهم فيها المشاركة في مسحٍ، من خلال ترتيب بعض محاور السياسات من الأهمّ إلى الأقل أهمية. كما كان بإمكان أعضاء الأحزاب التصويت عبر المواقع الإلكترونية أو في مكاتب الفروع الحزبية. أخيراً، تمكّن المعنيّون من اقتراح أكثر من ٥٠٠ سياسة. فجمعت لجنة برامج يرأسها قائد الحزب، أنشئت لهذا الغرض بالذات، كل السياسات وأدرجتها ضمن برنامج مقترح. ما لبث أن رُفع إلى المجلس الوطني. فتولى المجلس الوطني مراجعة الاقتراح وتعديله، ثم وافق على النسخة النهائية، داعياً جميع الأعضاء إلى التصويت عليها في كافة الفروع الحزبية خلال مدّة أسبوع.

ارتكز البرنامج النهائي للسياسات على المبادىء الخمسة التالية:

- العمل والأهلية
- الأمن والاحترام
- العدالة والإنصاف
- المسؤولية الشخصية والمساءلة
- الثقة

يُنظّم الاتحاد من أجل حركة شعبية تمريناً مماثلاً قبل انتخابات العام ٢٠١٢ الرئاسية والتشريعية، بعنوان «مشروع ٢٠١٢».

الجزء ٤: التوصيات بشأن صياغة السياسات

تتمتّع الأحزاب السياسية التي يتناولها هذا الدليل بمجموعةٍ متنوّعة من الأيديولوجيات السياسية والمقاربات المعتمدة نحو صياغة السياسات. وتجدر الإشارة إلى أنه ما من طريقةٍ واحدة لصياغة السياسات، حيث يجب على كلّ حزبٍ سياسي أن يطبّق النموذج الذي يتماشى مع احتياجاته وظروفه الخاصة.

غير أنّ تجارب بعض الأحزاب التي يتناولها هذا الكتيّب، فضلاً عن خبراء الأحزاب الذين أجريت معهم مقابلات بغرض إعداد هذا المنشور، يقدّمون نصائح محدّدة حول صياغة السياسات سواء على صعيد الأنظمة الداخلية أم على المستوى العمليّ.

على صعيد الأنظمة الداخلية:

١. يجب أن يعرف أيّ حزب سياسي ما هي قيمه وتوجّهاته الأيديولوجية قبل المباشرة بصياغة السياسات. أما الأحزاب المتردّدة بهذا الشأن، فيجب أن تعقد نقاشاً داخلياً بشأن مبادئها الأساسية ورؤياها ومعتقداتها السياسية قبل البدء بصياغة السياسات المحتملة.

٢. يجب التفكير في آليّات معيّنة لغربلة السياسات المقترحة قبل التوجّه إلى المؤتمر، كي يكون المؤتمر منصبّاً على النقاش في الشؤون المتعلقة فعلاً بالحزب والبيئة السياسية، وبحيث لا يتمّ تكرار المواضيع المتشابهة من غير داعٍ.

٣. توفير الدعم من خلال بنية وعملية مساندتين، لكن يجب تجنّب إدراج تفاصيل جمّة في الأنظمة الداخلية كي يبقى الحزب متمتّعاً بالمرونة اللازمة والخيارات الممكنة في حال طرأت ظروفٌ جديدة أو غير متوقعة. ويتغيّر نوع المقاربة التي يحتاجها الحزب لصياغة السياسات تبعاً لوجود الحزب في صفّ الحكم أو المعارضة، والبيئة السياسية القائمة إلخ. كما يجب أن تكون تفاصيل الأنظمة الداخلية مرنة بما فيه الكفاية للإحاطة بمجموعةٍ متنوّعة من الأوضاع.

٤. يجب أن تحدّد الأنظمة الداخلية التي تضمن للأعضاء حق المشاركة في صياغة السياسات المرحلة أو المراحل التي يمكن فيها لهؤلاء الأعضاء المشاركة في عملية صياغة السياسات. ومن المفيد أن يفهم الأعضاء، بشكلٍ واضح، متى يمكن ويجب أن يشاركوا في العملية كي يكونوا مستعدّين، ولئلا يحسبوا أنّ بإمكانهم التدخل في القرارات المتعلقة بالسياسات المتّخذة على المستوى التنفيذي.

٥. يجب أن تكون الأنظمة الداخلية للأحزاب مرنةً بما فيه الكفاية لتوفيق الاختلافات بين منطقة جغرافية وأخرى والاختلافات بين الدوائر الانتخابية. في معظم الدول، تكون عضوية الأحزاب السياسية متينة وناشطة في بعض المناطق وأقل متانةً ونشاطاً في مناطق أخرى. لذا يجب أن تكون أنظمة السياسات قادرة على التكيّف مع مستوى المشاركة والطلب في المناطق ذات العضوية المتينة، من دون أن تثقل المناطق الأضعف التي لا تتمتّع ربّما بالإمكانيات نفسها.

٦. يجب التأكد من وجود دعم بنيوي لهيئات البحث والمشاركة (أي العضوية والتوظيف) ضمن الحزب من أجل العمل عن كثب على عمليات الاستشارات.

عملياً:

٧. ستسود دوماً درجةٌ من التوتّر في العلاقة بين ما يريد أعضاء الحزب تحقيقه وما تقرّره قيادة الحزب أو ما تحتاج إلى فعله، لا سيما عندما يكون الحزب متسلّماً لمقاليد الحكم. استعدّ للعمل البنّاء في ظلّ هذه الأجواء المتوتّرة، مع إبقاء مجالات الاتّصال مفتوحة، ووضّح إن كانت عملية صنع القرار تحتمل إجراء استشارات أم لا.

٨. تتسارع وتيرة صنع القرارات بما أنّ الإعلام أصبح، أكثر فأكثر، يحدّد البرنامج السياسي اليومي. في مثل هذه البيئة، من الضروري تطبيق عمليات واضحة لصنع القرار، واعتماد وثيقة سليمة حول القيم الجوهرية للحزب يمكن أن يستند إليها جميع صانعي القرار لتوفير التوجيهات عندما تستجدّ قضايا جديدة وطارئة.

٩. يجب تحديد، بشكلٍ واضح، أيّ جهةٍ في الحزب ستكون المحرّك الطبيعي للسياسات، والتأكّد من أنها تتمتّع بموارد كافية وبنية وافية لمعالجة القضايا الناشئة بسرعة.

١٠. من المقبول، وأحياناً من المفضّل، تطوير أنظمة لإعداد السياسات على مرّ الوقت. فليس من الضرورة أن تكون البنية التي ينطلق بها حزبٌ سياسي هي نفسها التي يعتمدها بشكلٍ دائم، لا سيّما إذا كانت غير ناجحة. لا تخشَ تعديل العملية أو مراجعتها بانتظار إعداد عملية تناسب احتياجات الحزب وقيمه. فلتبقَ الأنظمة والقوانين الداخلية للحزب عامةً بما فيه الكفاية كي يصبح بالإمكان تغييرها في مرحلةٍ لاحقة إذا اقتضت الضرورة ذلك.

١١. تأكّد من أنّ أعضاء أيّ لجنة معنيّة بالسياسات أو أيّ هيئة لصنع القرارات مدرّبون على نحوٍ مناسب، ويملكون الموارد التي يحتاجون إليها لإنجاز عملهم كما يجب.

١٢. لا تخشَ استشارة شخص من خارج الحزب وإشراك عامة الناس، لكن كن حذراً في حال كانت الاستشارات أوسع نطاقاً من اللازم، بحيث لا تثمر عن أيّ نتائج قيّمة (فمن الجائز أن تضيع الأفكار النيّرة هباءً إذا كانت العملية كبيرة جداً).

١٣. تعتبر الملاحظات والمتابعة أساسية في كلّ عملية استشارات سليمة حول السياسات. فإذا اقترح شخصٌ أو منظّمة فكرةً لسياسة معيّنة قرّر الحزب إقرارها، إحرص على أن يعرف ذلك الشخص أو المنظّمة ذلك.

١٤. يمكن أن يساهم التمثيل المتنوّع في صياغة سياسة متينة. فإلى جانب الاستعانة بخبراء في المواضيع المطروحة عند صياغة السياسات، يضمن الحفاظ على توازن في النوع الاجتماعي، وبين الأقليات والأقاليم إحداث فارقٍ في قيمة الأفكار المطروحة.

١٥. إنّ طريقة انتقاء الكلمات للأسئلة المطروحة خلال الاستشارات تحدث فارقاً في نوعية الإجابات التي سيُدلى بها ودرجة وضوحها. قد يكون من المفيد الحصول على نصيحة من الباحثين أو المتخصّصين في المسوح حول كيفية طرح الأسئلة المفتوحة.

١٦. عند تنظيم عملية استشارية، ينصح أصحاب الاختصاصات الحزبَ بعدم طرح أسئلةٍ لا يرغب في الحصول على إجاباتٍ عنها. إذا كانت القضية المطروحة بالغة الحساسية أو مثيرة للجدل، فكّر في إنشاء منبرٍ آخر للنقاش ضمن الحزب، يكون أنسب من عملية الاستشارات. نسجاً على المنوال نفسه، لا يمكن أن تكون الاستشارات تمريناً بلا مغزى أو هدف. فإذا كان الحزب قد اختار اعتماد الاستشارات، يجب أن يكون مستعدّاً فعلياً للعملية ويعرف كيفية التعامل مع أيّ نتيجة بشكلٍ صادق.

الجزء ٥: لائحة الموارد

حزب العمال، المملكة المتحدة

Partnership into Power, Annual Conference 2010: Review of Labour Party policy making,
https://www.gmb.org.uk/pdf/2010%20NPF%20Review%20Document.pdf

Labour Party Rule Book (2010),
http://www.leftfutures.org/wp-content/uploads/2011/02/Labour-Party-Rule-Book-2010.pdf

الموقع الإلكتروني لحزب العمّال- قسم الاستشارات حول السياسات
http://www.labour.org.uk/havingyoursayinshapingpolicy

حزب المحافظين، المملكة المتحدة

الموقع الإلكتروني لمنتدى السياسات التابع لحزب المحافظين
http://www.conservativepolicyforum.com/

مدوّنة حزب المحافظين الإلكترونية المتعلقة بمنتدى السياسات (تشمل الرابط بوثيقة الاستشارات حول الاقتصاد)
http://conservativehome.blogs.com/thinktankcentral/2011/04/the-conservativepolicy-forum-wants-to-know-your-views-on-what-will-be-the-uks-main-industries-and-e.html

النظام الأساسي لحزب المحافظين المتوفّر عبر المعهد الديمقراطي الوطني

الحزب الديمقراطي الاجتماعي، السويد

Discussion Paper, "A Sweden for Tomorrow," to Review and Update the Party Program and Party Structure (2011),
http://www.socialdemokraterna.se/upload/Internationellt/Other%20Languages/2011/A%20Sweden%20for%20tomorrow.pdf

النظام الأساسي للحزب الديمقراطي الاجتماعي السويدي (بالإنكليزية)
http://www.socialdemokraterna.se/upload/Internationellt/Other%20Languages/SAPconstitution_eng.pdf

حزب الشعب للحرية والديمقراطية، هولندا

البيان الحزبي الليبرالي وأنظمة الحزب
http://www.vvd.nl/over-de-vvd/detail/19/partijreglementen

الاتحاد من أجل حركة شعبية، فرنسا

نظام الحزب والقواعد الإجرائية
http://www.u-m-p.org/notre-parti/organisation

الموقع الإلكتروني لمشروع ٢٠١٢
/http://www.projet-ump.fr

فاين غايل، إيرلندا

قيم حزب فاين غايل
http://www.finegael.ie/your-fine-gael/values/

النظام الأساسي والقواعد الخاصة بالحزب متوفّر عبر المعهد الديمقراطي الوطني

مواد إضافية

المعايير الأوروبية حول الاستشارة
http://ec.europa.eu/civil_society/consultation_standards/index_en.htm

دليل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي حول الاستشارة في صنع السياسات
http://www.oecd.org/dataoecd/24/34/2384040.pdf

الموقع الإلكتروني لاستشارات الحزب الليبرالي الديمقراطي البريطاني بشؤون السياسات
UK Liberal Democrats Policy Consultation Website, http://consult.libdems.org.uk/

NDI
NATIONAL DEMOCRATIC INSTITUTE FOR INTERNATIONAL AFFAIRS

455 Massachusetts Ave., NW, 8th Floor
Washington, DC 20001
Telephone: 202-728-5500
Fax: 202-728-5520
Website: www.ndi.org